



«بنك وربة» يشارك في
حفل استقبال البنوك
الكويتية في العاصمة
التايلاندية بانكوك

21

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

تابعونا



@aleqtisadyahkw

www.aleqtisadyah.com

عدد الصفحات 29

رقم العدد 790

جريدة إلكترونية كويتية يومية

البتين 8 من جمادى الأولى 1448 • 19 من أكتوبر 2026 م • السنة الثالثة

تعزير الثقة في البورصة مسؤولية الجميع 1,290 مليار دينار خسارة في ثلاث جلسات

تبقى الإشارة إلى أن المحطات التاريخية للآزمات التي تشهدها أسواق المال دائماً ما تعيد رسم خارطة الثروات، من خلال التوظيف الحثيف للسيولة وانتقاء الفرص، وتقاسم القرار الاستثماري ما بين الثقة في قوة الدولة وملائتها وقدرتها على عبور التحدي وقدره مجلس الإدارة في استمرار التحوط والحفاظ على مقدرات الشركة، وتجنب الوقوع تحت الضغوط النفسية أو التحليلات المتشائمة والتوجيهات غير الموثوقة.

جدير بالذكر أن القطاع المصرفي في ظل هذه المرحلة ملتزم بدعم القطاع الخاص عبر توفير السيولة للمشاريع القائمة بمرونة عالية، فضلاً عن استثمارية توزيع الأرباح النقدية من الشركات التي أوصت عن فترة النصف الأول بأرباح للمساهمين.

كل مراحل التحديات والآزمات سواء المالية أو الجيوسياسية التي مرت على البورصة أعقبها ارتدادات قوية بمستويات قياسية.

تأكيداً على ما تم البدء به في مثل هذه التحديات ليس مطلوباً أن يدعم طرف السوق والأسعار ليربح طرف آخر، فالمسؤولية مشتركة، وهي بمثابة رسالة ثقة يجب أن يقودها القطاع الخاص الأكثر استفادة وربحاً من السوق ومشروعات الحكومة.

لكن الدرس الأهم وما يجب التفكير فيه لما بعد مرحلة التحدي، كيف يمكن تأسيس عمق للسوق "صندوق جامبو يقوم بدور صانع سوق حقيقي" اعتماداً على المؤشرات المالية لكل ورقة مالية.

واقع محدود، لكن على الأقل عدم المبالغة في ردة الفعل، لا سيما وأن أساسات السوق الكويتي أقوى وأفضل من كثير من الأسواق وتملك العمق والاستقرار، ولدى الشركات من الأرصد ما يمكنها الاعتماد عليها من أصول واحتياطات وأرباح مرحلة.

لكن الحد الأدنى في هذه المرحلة يتطلب الآتي:

1. تفاعل الشركات مع مستويات أسعارها المتدنية التي كسرت حواجز القيمة الدفترية، وذلك بتفعيل حق شراء 10% لتعزيز الثقة وليس لتصعيد أو دعم الأسعار.
2. عدم زيادة الضغط على السوق من أي أطراف بمزيد من البيع وفق سلوك يمثل ضغط على قطاعات واسعة، خصوصاً من كبار المستثمرين والمضاربين.
3. إعادة إحياء دور المحفظة الوطنية للقيام بدور صانع سوق معزز للثقة خصوصاً على الأسهم القيادية والممتازة وامتصاص حالة الهلع.
4. إسراع الشركات بالإعلان عن البيانات المالية، لا سيما الشركات التي لديها أرباح وأداء كبادرة إيجابية تعزز الثقة وتمثل في ذات الوقت حماية لمستوياتها السعرية.
5. مساهمة الأفراد في عدم الضغط على السوق بعدم التدافع نحو البيع ما لم يتبع ذلك قرارات بانتقاء بعض الفرص ذات المستويات السعرية الجيدة قياساً لتاريخها الربحي وتوزيعاتها في كل مراحل الآزمات السابقة.

البورصة مسؤولية الجميع، والجميع مشارك فيها بطريق مباشر أو غير مباشر، وبالتالي لا توجد جهة واحدة معنية باستمرار المحافظة على ضبط اتجاهها ناحية الصعود، لذلك وقت الآزمات يجب أن تتجلى المسؤوليات.

في الوقت الذي سجلت فيه البورصة خسائر في ثلاث جلسات فقط بقيمة 1.290 مليار دينار، بواقع 733.5 مليون في جلسة الأربعاء، و353 مليون في جلسة الخميس، ثم أمس خسارة إضافية بقيمة 204.6 مليون دينار، وهي نتاج عمليات بيع، والقاسم المشترك بين آخر جلستين تحديداً هي ضعف مستويات السيولة، ما يعني أن هناك حالة إحجام نسبية عن البيع، والهبوط الذي يشهده السوق ناتج عن هلع وخوف وضغط نفسي مدفوع بتطورات الأوضاع الجيوسياسية.

في ظل قوة الأساسات المالية للدولة، والاهتمام الملموس من الحكومة بالملف الاقتصادي وتهيئة الكثير من الملفات الاقتصادية في صورة أنشطة وفرص تشغيلية، مثل مشروع قانون الرهن العقاري، واستمرار طرح وترسية المناقصات وعدم تحفظ البنوك في التمويل، ومواصلة الشركات التشغيلية مهامها في التوسع وتطوير أعمالها، تبرز مجموعة من المسؤوليات على الجميع في هذه المرحلة بضبط القرارات الضاغطة على السوق، والتحول بالسلوك الاستثماري من الممارسة المضاربية إلى متوسطة وطويلة الأجل.

ليس المطلوب دعم السوق أو الأسعار أو اصطناع



بورصة الكويت بلا شباب.. لأن مدارسنا بلا ثقافة مالية

بقلم المحامي: هشام الفهد



70% من المتداولين في بورصة الكويت أعمارهم فوق 45 سنة، بينما الشباب الذي يمثل 60% من المجتمع يفضل المضاربة في العملات الرقمية أو يضع أمواله في حساب توفير لا يربح. المشكلة ليست أن الشباب لا يحب الاستثمار، المشكلة أننا لم نعلمه كيف يستثمر.

الموبايل بضغطة زر. بورصتنا تطلب حد أدنى عالي وإجراءات ورقية. الحل الإسلامي: إطلاق تطبيق «حصالة البورصة» يسمح للطالب بتحويل مصروفه اليومي لأسهم مجزأة بطريقة المربحة والاستثمار التراكمي الحلال.

6. ربط البورصة بالهوية والقيم:

الشباب الكويتي جزء كبير متدين بطبعه ويريد استثماراً حلالاً يفتخر به. عندما نعلمه أن سهمه في شركة غذاء كويتية هو دعم لاقتصاد بلده، وأن زكاة أسهمه تساعد فقيراً، سيتحول من مضارب يبحث عن ربح سريع إلى مستثمر وطني طويل الأجل، وهذا هو عمق السوق الحقيقي.

الخلاصة: بورصة بلا شباب هي بورصة بلا مستقبل. وإذا لم تدخل الثقافة المالية المدارس اليوم، سنستورد مستثمرين من الخارج غداً ليشتروا شركاتنا بأبخس الأثمان.

3. الجامعة تفصل الطالب عن السوق:

طالب كلية التجارة في جامعة الكويت يتخرج وهو لم يفتح محفظة وهمية واحدة. اقتراح: شراكة إلزامية بين بورصة الكويت والجامعات، كل طالب يتداول بمحفظة تجريبية (حساب تدريبي)

4. غياب القدوة الاستثمارية الشبابية:

الإعلام يركز على حيتان السوق الكبار، والشباب لا يرى نفسه فيهم. نحتاج برنامج «مستثمر كويتي صغير» تتبناه البورصة، يبرز قصص شباب كويتيين بدأوا بـ 500 دينار وحققوا استقلال مالي من أسهم إسلامية، ليكونوا قدوة بدلاً من مشاهير العملات الوهمية.

5. التطبيقات الحالية لا تناسب عقلية جيل Z:

جيل اليوم يريد الاستثمار بـ 10 دنانير ومن

وهذه 6 نقاط لدمج التعليم بالبورصة وإعادة الشباب للسوق:

1. لغة البورصة معقدة وطاردة للشباب:

الشباب يدخل تطبيق البورصة يجد مصطلحات مثل «البيوع المستقبلية والمقاصة وصانع السوق» بدون أي شرح مبسط. بينما تطبيقات العملات الرقمية تتحدث بلغته. الحل: تبسيط لغة البورصة وإطلاق أكاديمية بورصة الكويت للشباب بفيديوهات قصيرة بلهجة كويتية.

2. مناهجنا تخرج موظفاً يبحث عن راتب لا مستثمراً يصنع ثروة:

الطالب يدرس 12 سنة في المدرسة ولا يسمع كلمة «سهم» أو «زكاة أسهم» أو «ادخار استثماري». النتيجة جيل كامل يعتقد أن البورصة مقامرة. المطلوب إدخال مادة الثقافة المالية والاستثمار الحلال في الصف 11 و 12 كمادة أساسية.



البورصة ... ضعف حاد في السيولة واستمرار نزيف الخسائر

سيولة التداول تراجعت 53.4% وكمية الأسهم 52.5%



عدم قناعة بالبيع وإحجام عن الشراء ونقطة الارتداد تترقب النتائج

بداية العام لتبلغ 6.61% والمؤشر العام 5.23%. لكن بالرغم من ذلك لا يزال السوق يمثل ملاذ ويتمتع بجاذبية، والفرص متنوعة ومتوفرة ونقطة الارتداد ستدعمها نتائج الكبار.

وانخفض مؤشرا السوق الأول و«العام بـ 0.24% و 0.40% علي التوالي، كما تراجع المؤشران الرئيسي 50 والرئيسي بنحو 1.06% و 1.18% علي الترتيب، عن مستوى الخميس الماضي.

وأثر على الجلسة تراجع 9 قطاعات في مقدمتها الرعاية الصحية بـ 3.93%، بينما ارتفع 4 قطاعات على رأسها التكنولوجيا بـ 1.58%.

تراجع سعر 81 سهماً على رأسها «امتيازات» بـ 13.53%، بينما ارتفع سعر 29 سهماً في مقدمتها «مشاعر» بـ 2.50%، واستقر سعر 24 سهماً.

وجاء سهم «جي إف إتش» في مقدمة نشاط الكميات بـ 16.48 مليون سهم، عقب إعلانة إغلاق صندوقه الاستثماري بـ 63 مليون دولار وإضافة نسبة تخارج، فيما تصدر السيولة سهم «بيتك» بقيمة 3.98 مليون دينار.

فيها محدود، فيما مستويات السيولة ضعيفة جداً وتبلغ نحو 38.990 مليون دينار كويتي، ولا تعبر عن واقع السوق أو قوة ووفرة السيولة في الوقت ذاته.

وفي ظل ضعف السيولة فإن تراجع الأسعار في ظل المستوى المنخفض لا يشكل قلقاً من وجهة نظر المراقبين، ما يعكس عدم قناعة المستثمرين بالمستويات الحالية للتخارج أو البيع.

وسط التراجع واستمرار الأجواء النفسية السلبية ارتفعت أسعار أسهم 30 شركة، فيما تراجعت أسعار أسهم 81 أخرى. ويمكن الإشارة إلى أن كافة مؤشرات السوق لا تعكس الواقع أو الرأي والنظرة الجماعية للمستثمرين، فقد عكست جلسة أمس تراجع السيولة المتداولة 53.4% لتبلغ 38.990 مليون دينار، وتراجع كمية الأسهم المتداولة 52.5% وتراجع الصفقات 48.2%.

أمس أغلقت القيمة السوقية للبورصة عند مستوى 51.353 مليار دينار لتتعاطم الخسائر من بداية العام إلى 4.08%.

مؤشر الرئيسي 50 خسر من مكاسبه أكثر من 20%، والرئيسي بنحو 18%، فيما تفاقمت خسارة السوق الأول من

سيطرة أجواء التراجع والخسائر على بورصة الكويت، حيث استهلكت تعاملات الأسبوع على ارتفاع إيجابي لكنه لم يصمد طويلاً، وسرعان ما ارتفعت وتيرة البيع التي حولت مؤشرات السوق للأحمر، وهو ما يعكس مرحلة الضبابية والترقب من جموع المستثمرين والمساهمين من حالة النتائج المالية، حيث تحولت إلى محور بحث بين الأوساط الاستثمارية.

لكن وسط هذا التردد والخوف المدفوع بالحذر فازت شركتين مدرجتين بأربعة مناقصات مجموعها 37.014 مليون دينار كويتي، وهناك شركتين أخريين لديهما ترسيات بمشاريع سيتم الإعلان عنها خلال أيام بعد تسلم قرار الترسية.

عملياً من خلال أداء السوق وأمام موجات البيع التي يجمع الكثيرون بأنها لا علاقة لها بالعوامل الفنية المالية ذات الصلة بالشركات، يرى مراقبون أن الكثير من الشركات التي تقوم عملياتها على مناقصات وأعمال إنشائية ومشروعات محلية لديها عقود وفرص ممتدة حتى 5 سنوات مقبلة.

من وجهة نظر متفائلة ترى أوساط استثمارية أن خسارة السوق أمس في جلسة بداية الأسبوع كان معدل التراجع

إغلاق تفلسية غزال للتأمين لعدم كفاية أموالها

انعدام موجودات الشركة ولكل دائن حق مباشرة الدعاوى الفردية

قرر قاضي الإفلاس إقفال تفلسية شركة غزال للتأمين لعدم كفاية أموالها، وذلك وفقاً لما جاء في تقرير أمين التفلسية بالتأكيد على انعدام موجودات شركة غزال للتأمين، وعدم إمكانية الاستمرار في إجراءات التفلسية،

الأمر الذي يضحي معه الاستمرار في السير في إجراءات التفلسية غير ذي جدوى. ويترتب على إقفال التفلسية لعدم كفاية أموالها أن يعود إلى كل دائن الحق في اتخاذ الإجراءات ومباشرة الدعاوى الفردية، وإذا

كان دين الدائن قد حقق وقبل نهائياً في التفلسية جاز له التنفيذ على المدين، ويكون أمين التفلسية مسؤولاً لمدة سنة من تاريخ إقفال التفلسية عن المستندات التي سلمها له الدائنون.

إفصاحات البورصة

«المعامل» تفوز بترسيتين لصيانة طرق «نפט الكويت» بـ18.2 مليون دينار

أعلنت الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات حصولها على موافقة مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات العامة على ترسية مشروعين لصيانة شبكة الطرق التابعة لشركة نفط الكويت بقيمة إجمالية تبلغ 18.19 مليون دينار كويتي؛ بحسب ما نشرته الجريدة الرسمية «الكويت». وأوضحت الشركة، في بيان لبورصة الكويت الأحد، أن المشروع الأول يتعلق بالمناقصة رقم 2134797

الخاصة بخدمات الصيانة لشبكة الطرق في حقول شركة نفط الكويت شمال وغرب الكويت، بقيمة 10.62 مليون دينار ومدة تنفيذ 48 شهراً. وأضافت أن المشروع الثاني يخص المجموعة الثالثة من المناقصة رقم 2143095 الخاصة بخدمات الصيانة لشبكة الطرق في منطقة الأحمدى ومناطق حقول شركة نفط الكويت جنوب وشرق الكويت، بقيمة 7.58 مليون دينار ومدة تنفيذ 60 شهراً.



«المشتركة»: مناقصات

بقيمة 18.820 مليون دينار

أعلنت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات ترسية مناقصة خدمات الصيانة لشبكة الطرق في مدينة الأحمدى ومناطق حقول شركة نفط الكويت في جنوب وشرق الكويت (المجموعة الأولى)، بقيمة 8.65 مليون دينار كويتي. وأوضحت الشركة، في بيان لبورصة الكويت الأحد، أن مالك المشروع هو شركة نفط الكويت، فيما تبلغ مدة التنفيذ 5 سنوات.

وأضافت أن الترسية جاءت وفق ما ورد في العدد 1813 من جريدة الكويت الصادر يوم الأحد الموافق 18 أكتوبر 2026، والمتضمن الموافقة على ترسية المناقصة.

وتوقعت الشركة تحقيق أرباح تشغيلية من المشروع سيتم إدراجها في بياناتها المالية على مدار فترة التنفيذ، مشيرة إلى أنها ستوافي السوق بأي مستجدات جوهرية تتعلق بالعقد فور توافرها.

كما أعلنت «المشتركة» أيضاً عن ما نشر في «الكويت» من موافقة على ترسية مناقصة خاصة بخدمات الصيانة لشبكة الطرق في مدينة الأحمدى ومناطق حقول شركة نفط الكويت في جنوب وشرق الكويت «المجموعة الثانية» على الشركة بـ10.18 مليون دينار. وتوقعت «المشتركة» في إفصاحها لبورصة الكويت، تحقيق أرباح تشغيلية، سوف يتم إدراجها في البيانات المالية خلال فترة تنفيذ المشروع البالغة 5 سنوات.

«جي إف إتش»: إغلاق صندوقه الاستثماري بقيمة 63 مليون دولار

وفي بيان منفصل، أعلن «جي إف إتش» إضافة نسبة حصة شركة جي إف إتش بارتنرز ليمتد -ذراع البنك العالمي لإدارة الأصول، ويتخذ من مركز دبي المالي العالمي مقراً رئيسياً لعملياته - البالغة 4.59% من صفقة التخرج من منشأة لوجستية في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال بيعها إلى شركة ميشلان أمريكا الشمالية في صفقة بلغت قيمتها 151 مليون دولار أمريكي، والتي سبق الإعلان عنها في الأسبوع الماضي.

وتوقع البنك أن يعكس هذا التخرج بشكل إيجابي على البيانات المالية للمجموعة ويزيد عوائد المجموعة.

هما شركة ماكلين باور سيستمز - MPS، من خلال أداة استثمارية تابعة لـ «باثواي كابيتال مانجمنت» - وهي إحدى وحدات شركة كلوليك، كابيتال - و«إتش آند إم في إنجينيرينغ» من خلال شركة إس» كيو كابيتال - SQ Capi - tal.

ويستند هذا النمو إلى دفتر طلبات بقيمة ملياري يورو ومحفظة فرص مستقبلية تبلغ قيمتها 16 مليار يورو، ويعمل لدى الشركة أكثر من 1,900 موظف موزعين على 20 مكتباً دولياً في إيرلندا والمملكة المتحدة وأوروبا والولايات المتحدة وآسيا.

أعلن بنك جي إف إتش الإغلاق الناجح لصندوقه الاستثماري فرص أنظمة الطاقة الكهربائية - وهو أداة استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تستثمر في البنية التحتية الحيوية لشبكات الكهرباء في أمريكا الشمالية وأوروبا - بقيمة 63 مليون دولار أمريكي، منوهاً بإضافة نسبة حصة شركة جي إف إتش بارتنرز في صفقة التخرج من منشأة لوجستية بالولايات المتحدة الأمريكية. كشف البنك، في بيانه لبورصة الكويت الأحد، أن الصندوق الذي أكمل الإغلاق الناجح يُتيح الاستثمار في شركتين رائدتين تدعمان توسعة شبكات الكهرباء وتحديثها،

إفصاحات البورصة

«الخليج للتأمين»: الاكتتاب في السندات حتى 29 أكتوبر

حصلت مجموعة الخليج للتأمين على موافقة هيئة أسواق المال الكويتية على نشرة الاكتتاب الخاصة بإصدار سندات دين دائمة جديدة مصنفة ضمن الشريحة الثانية لرأس المال، بقيمة لا تتجاوز 100 مليون دينار كويتي.

وأوضحت المجموعة، في إفصاح لبورصة الكويت الأحد، أن الإصدار يستهدف أيضاً استرداد السندات القائمة، فيما تم تعيين شركة كامكو للاستثمار مديراً وحيداً للإصدار ومستشاراً لهيكله العملية.

ومن المتوقع أن يتضمن الإصدار شريحتين، إحداها بفائدة ثابتة والأخرى بفائدة متغيرة، على أن يُحدد سعر الفائدة لكل شريحة بهامش فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي، والبالغ 3.50% وفقاً للإفصاح السابق.

وحددت المجموعة 18 أكتوبر 2026 موعداً لفتح باب الاكتتاب، و29 أكتوبر موعداً لإغلاق الاكتتاب والتخصيص، فيما يُتوقع إصدار السندات وإعادة شراء سندات عام 2021 في 5 نوفمبر المقبل، على أن يكون 10 نوفمبر موعد الاستدعاء الأول للسندات القائمة.

«القرطاس» يرفع حصته في «التخصيص إلى 5.16%

رفع نزار القرطاس حصته في شركة «التخصيص القابضة إلى 5.16% من رأس المال، مقارنة بـ5.09% قبل التغيير.

وأظهر إفصاح لبورصة الكويت أمس، ارتفاع إجمالي عدد الأسهم التي تشملها هذه المصالح إلى 20.56 مليون سهم، مقابل 20.29 مليون سهم قبل التغيير، بزيادة قدرها نحو 268.76 ألف سهم.

وجاء التغير نتيجة ارتفاع ملكية شركة «فرص المملكة للتجارة العامة والمقاولات» إلى 20.22 مليون سهم؛ بما يعادل 5.07% من رأس المال، مقابل 19.89 مليون سهم بنسبة 4.99% سابقاً.

في المقابل، تراجعت ملكية شركة «الرعد والمدار العقارية» إلى 342.83 ألف سهم، تمثل 0.09% من رأس المال، مقابل 400 ألف سهم بنسبة 0.10% قبل التغيير.

وأشار الإفصاح إلى أن تاريخ تحقق المصلحة كان في 15 أكتوبر 2026، فيما تعود بيانات الملكية السابقة إلى 4 أكتوبر.



الرئيس التنفيذي لـ«المساكن الدولية» يكتتب في 60 ألف سهم

أعلنت شركة «المساكن الدولية للتطوير العقاري»، الأحد، عن اكتتاب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة عادل الرومي، في 60 ألف سهم من أسهم زيادة رأس المال الشركة.

وأوضحت الشركة في إفصاح لبورصة الكويت الأحد، أن الصفقة تمت في 15 أكتوبر 2026، لحساب مقدم الطلب وبصورة مباشرة، بسعر 100 فلس للسهم، ليصل رصيد الأسهم بعد التعامل إلى 60.011 سهم.

«أجيليتي»: يعفي إجيلتي من 28.7 مليون دينار

أعلنت شركة أجيليتي للمخازن العمومية صدور حكم أول درجة لصالحها في الدعوى المرفوعة من مدير الهيئة العامة للصناعة بصفته، بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها.

وكشفت «مخازن» أن موضوع الدعوى يختص بإلزامها أداء 28.70 مليون دينار للجهة الإدارية عن المرحلتين الرابعة والخامسة في موقع سكراب أمغرة؛ وذلك بحسب إفصاح لبورصة الكويت الأحد.

وأشارت إلى أن الحكم ليس له أي آثار سلبية أو إيجابية على البيانات المالية للشركة.

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يغلق على مكاسب بنسبة 0.82% بدعم من قطاعي الإعلام والطاقة



ومن حيث نشاط السيولة، جاء سهم الراجحي في المرتبة الأولى بقيمة تداولات بلغت 253.26 مليون ريال، تلاه سهم أرامكو السعودية بقيمة 194.01 مليون ريال مرتفعاً بنسبة 2.06%. وفي نشاط الكميات، تصدر سهم لدن القائمة بتداول 26.47 مليون سهم، ثم سهم حديد وطني بتداول 21.33 مليون سهم.

وشهدت الجلسة مجموعة من الإفصاحات، فقد أعلنت شركة دار المعدات الطبية والعلمية عن توقيع عقد مشروع خدمات التغذية لمستشفيات القوات المسلحة بالمنطقة الغربية، ووقعت شركة المشروعات السياحية عقداً مع شركة نخبة الملقا الفندقية ضمن استراتيجيتها للتوسع.

وفي النتائج المالية، أعلنت الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك) نتائجها المالية الأولية للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2026.

وفيما يخص الأرقام القياسية للأسهم، سجلت عدة شركات قيعانا تاريخية (ATI) خلال الجلسة، شملت أسهم لازوردي عند 8.65 ريال، والنايفات عند 9.29 ريال، والسيف غاليري عند 5.98 ريال، والبحر الأحمر عند 18.41 ريال، وطيران ناس عند 38.82 ريال.

كما أغلقت أسهم أخرى عند أدنى مستوياتها في 52 أسبوعاً، منها أسترا الصناعية، الخريف، جبسكو، سدا فكو، دله الصحية، وباعظيم.

قائمة الارتفاعات بنسبة 3.10%، تلاه قطاع الطاقة بنسبة 1.99% مدعوماً بصعود سهم أرامكو السعودية.

أداء القطاعات:

كما ارتفع مؤشر المنتجات المنزلية والشخصية بنسبة 1.84%، وتجزئة وتوزيع السلع الاستهلاكية بنسبة 1.57%، والتأمين بنسبة 1.48% في المقابل، ضغط قطاع الأدوية على المؤشر بتراجع بنسبة 1.07%، وانخفض قطاع إنتاج الأغذية بنسبة 0.69%، والرعاية الصحية بنسبة 0.43%.

أداء الأسهم:

وفي قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، تصدر سهم العربية المكاسب بنسبة 9.97% ليصل إلى 42.12 ريال، تلاه سهم لدن بنسبة 9.94% مغلقاً عند 1.99 ريال. وارتفع سهم أرماح بنسبة 4.12% عقب إعلان الشركة عن توقيع عقد إيجار أرض في مدينة الرياض لإنشاء وتشغيل نادي رياضي جديد.

كما سجل سهم لجام للرياضة صعوداً بنسبة 3.95%.

أما الأسهم الأكثر انخفاضاً، فقد تصدرها سهم حديد وطني بتراجع بلغت نسبته 8.00% ليغلق عند 3.22 ريال، تلاه سهم أسمنت نجران بنسبة 2.32%. وانخفض سهم المواساة بنسبة 1.91% تزامناً مع إعلان الشركة عن قيد دعوى تجارية ضدها من قبل شركة الأطباء للمشروعات الطبية أمام المحكمة التجارية بالدمام. كما تراجع سهم سدا فكو بنسبة 2.01%، وطيران ناس بنسبة 1.52%.

أنهى مؤشر السوق السعودية الرئيسية (تاسي) تعاملات جلسة الأحد على ارتفاع بنسبة 0.82%، ما يعادل 83.23 نقطة، ليغلق عند مستوى 10,189.77 نقطة.

وشهدت الجلسة تفوقاً واضحاً للشركات الراجعة التي بلغ عددها 200 شركة مقابل تراجع 62 شركة، فيما استقرت أسهم 11 شركة دون تغيير.

وسجلت قيم التداول الإجمالية بلغت نحو 2.35 مليار ريال، توزعت على 158.60 مليون سهماً.

ويرى المحللون أن محاولات ارتداد المؤشر العام للسوق السعودي (تاسي) الأحد حول مستويات 10,200 نقطة يمثل نقطة تحول فنية ونفسية هامة للمتعاملين، حيث تلاقت المحفزات السياسية الإقليمية مع نقاط الدعم الفنية التاريخية لتعطي السوق قبلة الحياة في بداية تداولات الأسبوع.

وقال المحلل الفني عادل الحويل لـ«مباشر» أن النظرة التفاؤلية للسوق حالياً مشروطة للحركة السريعة الحالية، مؤكداً أن الثبات فوق 10,200 نقطة يفتح الباب فنياً لاستهداف مستويات 10,300 ثم 10,400 نقطة.

في المقابل، يوجّه التحذير من أن العودة دون مستوى 10,100 نقطة ستعيد الضغط السلبي باتجاه القاع النفسي 10,000 نقطة.

ورصد الحويل تدفق سيولة نشطة بلغت نحو ملياري ريال في بداية التداولات، معقباً بأن استمرار وتيرة هذه التدفقات الشرائية ودعم القطاعات القيادية هو «المفتاح الأساسي» لتأكيد هذا التحسن وتجنب الارتدادات الوهمية.

وتضع الخبرة الاقتصادية حنان رمسيس الإطار العام والسبب المباشر خلف هذا الارتداد الفني للسوق، مشيرة إلى أن عودة المشتريين والسيولة المبكرة التي بلغت ملياري ريال في مستهل الجلسة بأنها ناتجة عن انخفاض حدة المخاطر الجيوسياسية بعد الإعلان المصري الرسمي الصارم بالتدخل العسكري المباشر لحماية أمن المملكة ضد تهديدات الحوثيين.

وأضافت رمسيس لـ«مباشر» أن الإعلان عزز مستويات الثقة الاستثمارية وجعل المستثمرين يلتفتون للفرص السريعة المغرية.

و تتوافق رمسيس مع الحويل في أن القطاعات القيادية والمواد الأساسية هي التي ستقود الدفعة، مشيرة إلى أن الأسواق تشهد حالياً فرزاً بناءً على نتائج الأعمال الربعية، حيث استغلت المحافظ وصول أسهم كبرى كالمجموعة السعودية إلى أدنى مستوياتها في 6 أشهر لبناء مراكز شرائية جديدة بالتزامن مع ارتداد المؤشر.

وعلى صعيد أداء القطاعات، تصدر قطاع الإعلام والترفيه

مؤشر بورصة مسقط يتراجع بنسبة 0.29%

مدفوعاً بارتفاع سهم عمان للمربطات بنسبة 4.18%، وارتفع سهم فولتامب للطاقة بنسبة 3.31%.

وحد من ارتفاع قطاع الصناعة تقدم سهم ريسوت للأسمنت على الأسهم المتراجعة بنسبة 7.25%.

وتراجع حجم التداولات بنسبة 38.51%، إلى 210.37 مليون ورقة مالية، مقابل 151.87 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وتراجعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 23.81%، إلى 51.51 مليون ريال، مقارنة بنحو 41.6 مليون ريال جلسة الخميس الماضي.

وتصدر سهم بنك صحرار الدولي الأسهم النشطة حجماً وقيمة بتداول 52.7 مليون سهم، بقيمة 9.87 مليون ريال.

أغلق المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» في نهاية تعاملات الأحد، أولى جلسات الأسبوع، متراجعاً بنسبة 0.29% بإقفاله عند مستوى 7,656.14 نقطة، خاسراً 21.91 نقطة، مقارنة بمستوياته في جلسة الخميس الماضي.

وانخفض المؤشر العام ؛ بضغط من القطاع المالي المتراجع الوحيد بنسبة 0.02%؛ بضغط سهم بنك مسقط المتراجع بنسبة 1.14%، وتراجع سهم بنك صحرار الدولي بنسبة 1.06%.

وعلى الجانب الآخر، ارتفعت مؤشرات القطاعين الخدمات والصناعة، وصعد الأول بنسبة 0.15% مع صدارة سهم الغاز الوطنية للأسهم الراجعة بنسبة 6.45%، وارتفع سهم مدينة مسقط للتحلية بنسبة 2.17%.

وصعد كذلك الصناعة بنسبة 0.04%؛





AL SAFAT

شركة الصفاة للاستثمار

AL SAFAT INVESTMENT COMPANY

☎ (965) 18 777 77

📍 Al-Safat Tower, Hawalli, Beirut St.

🌐 alsafatinvest.com

✉ research@alsafatinvest.com

📧 alsafatinvestment

🏢 al-safat-investment-company

من 11 أكتوبر
إلى 15 أكتوبر، 2026

التقرير الأسبوعي
لبورصة الكويت

السوق

القيمة السوقية

آخر إقفال

العائد الأسبوعي

العائد الشهري

العائد السنوي

كمية التداول

قيمة التداول

عدد الصفقات

مكرر الربحية

مكرر القيمة
الدفترية

النسبة لإجمالي القيمة
السوقية

السوق الأول	43,447	8,891.97	-1.6%	-3.0%	-6.4%	637,849,935	219,483,979	47,163	16.8	1.6	82.7%
السوق الرئيسي	9,099	8,587.96	-3.1%	-5.6%	3.4%	677,647,954	127,311,542	55,516	15.5	1.2	17.3%
السوق العام	52,546	8,475.93	-1.8%	-3.5%	-4.8%	1,315,497,889	346,795,521	102,679	15.9	1.3	100%

القطاع

القيمة السوقية

آخر إقفال

العائد الأسبوعي

العائد الشهري

العائد السنوي

كمية التداول

قيمة التداول

عدد الصفقات

مكرر الربحية

مكرر القيمة
الدفترية

النسبة لإجمالي القيمة
السوقية

البنوك	31,285	2,053.75	-1.0%	-2.7%	-5.4%	200,010,348	91,273,873	19,652	22.2	1.3	59.54%
مواد أساسية	483	856.04	-4.6%	-6.3%	2.7%	4,324,122	2,975,722	543	14.4	1.7	0.92%
الخدمات الاستهلاكية	1,582	2,153.37	-4.0%	-5.8%	-9.6%	27,527,670	14,796,080	4,032	17.0	1.6	3.01%
السلع الاستهلاكية	387	1,274.91	-0.9%	4.3%	-6.2%	3,773,058	872,631	710	18.3	2.4	0.74%
الطاقة	528	1,877.72	-0.4%	0.9%	8.2%	14,504,652	3,525,582	1,735	13.4	2.0	1.01%
الخدمات المالية	6,196	1,647.75	-4.5%	-6.0%	-14.2%	517,500,528	101,970,977	29,625	15.8	1.2	11.79%
الرعاية الصحية	276	575.66	-7.6%	-12.1%	-2.6%	6,395,010	8,297	34	16.4	2.1	0.53%
صناعية	2,367	704.93	-3.4%	-5.9%	-7.0%	152,302,778	40,523,942	11,804	20.3	1.2	4.50%
التأمين	987	2,369.97	1.1%	-8.5%	21.7%	9,977,531	3,851,857	1,782	10.4	1.1	1.88%
العقار	4,169	1,939.43	-2.4%	-2.0%	-4.4%	339,494,356	57,714,638	16,833	17.9	1.1	7.93%
التكنولوجيا	76	5,514.45	-1.6%	-11.7%	478.6%	13,148,029	11,902,174	9,428	NM	6.9	0.14%
الاتصالات	4,066	1,327.91	-2.3%	-3.3%	8.3%	26,799,835	16,574,548	5,955	14.1	2.2	7.74%
منافع	144	344.74	-1.5%	-3.0%	-12.1%	6,126,685	807,102	546	10.6	1.0	0.27%

ملخص السوق

ارتفعت كمية وقيمة تداول السوق الأول بنسبة 17% و1%، بينما انخفضت كمية وقيمة تداول السوق الرئيسي بنسبة 7% و12% على التوالي.

تحول مؤشر السوق الأول إلى اتجاه هابط بعد بداية أسبوع متذبذب، بينما واصل مؤشر السوق الرئيسي اتجاهه الهابط.

التحليل الفني: أغلق مؤشر السوق العام عند 8,475، ومستويات الدعم عند 8,463 و8,394 و8,367، والمقاومة عند 8,516، وأغلق مؤشر السوق الأول عند 8,891، ومستويات الدعم عند 8,813 و8,767 و8,528، والمقاومة عند 8,908. وأغلق مؤشر السوق الرئيسي عند 8,587، ومستويات الدعم عند 8,583 و8,539 و8,499، والمقاومة عند 8,613.

البنوك

المواد الأساسية

السلع الاستهلاكية الكمالية

السلع الاستهلاكية الأساسية

الطاقة

الخدمات المالية

الرعاية الصحية

الصناعات

التأمين

العقار

التكنولوجيا

الاتصالات

المرافق العامة

مؤشر السوق العام السعري

9400.0000

9200.0000

9000.0000

8800.0000

8600.0000

8400.0000

8200.0000

8000.0000

7800.0000

7600.0000

15 أكتوبر

سبتمبر

أغسطس

يوليو

يونيو

مايو

أبريل

مارس

فبراير

يناير

8475.9300

8475.9300

8400.0000

8200.0000

8000.0000

7800.0000

7600.0000

عطورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700

عطور

التجار

أذواق

ALL OVER SPRAY

100ml

ليثشي

Notes

ALL OVER SPRAY

100ml

سويت

Notes

ALL OVER SPRAY

100ml

نغمات بخود

ALL OVER SPRAY

100ml

نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

إعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

18 أكتوبر 2026

أداء مؤشر السوق العام لبورصة الكويت مقابل الكمية المتداولة		عوائد القطاعات					لداء المؤشرات				القيمة	مؤشرات البورصة والقيمة الرأسمالية			
		من بداية العام	من بداية الشهر	التغير اليومي	إغلاق المؤشرات	التغير اليومي	القطاعات	من بداية العام (%)	الشهري (%)	اليومي (%)			اليومي (نقطة)		
المؤشر	■ الكمية (مليون سهم) — مؤشر السوق العام	(5.23%)	(3.84%)	(0.40%)	8,442.1	▼	بورصة الكويت	(6.61%)	(3.24%)	(0.24%)	(21.3)	8,870.72	▼	مؤشر السوق الأول	
		8.42%	1.11%	0.17%	1,881.0	▲	الطاقة	8.82%	(7.42%)	(1.06%)	(101.7)	9,455.05	▼	مؤشر رئيسي 50	
		2.00%	(6.93%)	(0.66%)	850.4	▼	مواد أساسية	2.22%	(6.69%)	(1.18%)	(101.4)	8,486.51	▼	مؤشر السوق الرئيسي	
		(8.04%)	(6.96%)	(1.16%)	696.7	▼	صناعية	(5.23%)	(3.84%)	(0.40%)	(33.9)	8,442.06	▼	مؤشر السوق العام	
		(7.54%)	2.88%	(1.40%)	1,257.1	▼	سلع استهلاكية	(4.08%)	(3.83%)	(0.40%)	(204.6)	51,353.35	▼	القيمة السوقية (مليون دك)	
		(6.41%)	(15.52%)	(3.93%)	553.0	▼	رعاية صحية								
		(10.09%)	(6.28%)	(0.49%)	2,142.8	▼	الخدمات الاستهلاكية								
		8.36%	(3.32%)	0.01%	1,328.0	▲	إتصالات								
		(5.53%)	(2.92%)	(0.18%)	2,050.0	▼	بنوك								
		18.05%	(11.23%)	(2.97%)	2,299.6	▼	التأمين								
مؤشرات التداول	القيمة	التغير اليومي %	2025	2026	المؤشر المتوسط اليومي	(4.65%)	(2.21%)	(0.23%)	1,934.9	▼	المعال				
						(15.18%)	(7.10%)	(1.13%)	1,629.1	▼	خدمات مالية	490.2	325.8	(52.5%)	149.7
			487.79%	(10.26%)	1.58%	5,601.8	▲	تكنولوجيا	109.9	85.4	(53.4%)	39.0		القيمة المتداولة (مليون دك)	
			(11.41%)	(2.22%)	0.76%	347.4	▲	منافع	24,558	21,844	(48.2%)	14,345		عدد الصفقات	

[illegible]

للملاحظة: مضاعف السعر الربحية مضروب على أساس الأسعار الحالية وسمي الزيادة لفترة 12 شهرا المتبقية في 30 يونيو 2026. مضاعف السعر للقيمة التقديرية مضروب على أساس الأسعار الحالية ومعلق على المساهمين كما في 30 يونيو 2026. العائد الجاري للأهم مضروب على أساس التوزيعات التقديرية لعام 2025 والأسعار الحالية. الشركات التي تختلف في مستوياتها المالية يتم التعامل معها بشكل منفصل لإجراء أية تعديلات ضرورية بعد إعلان آخر نتائج مالية. NA غير مطابق NM غير قابل للحساب



حمل التطبيق
وتمتع بمجموعة
من الحلول الاستثمارية



تطبيق كامكو إنفست
تجربتك الاستثمارية الرقمية

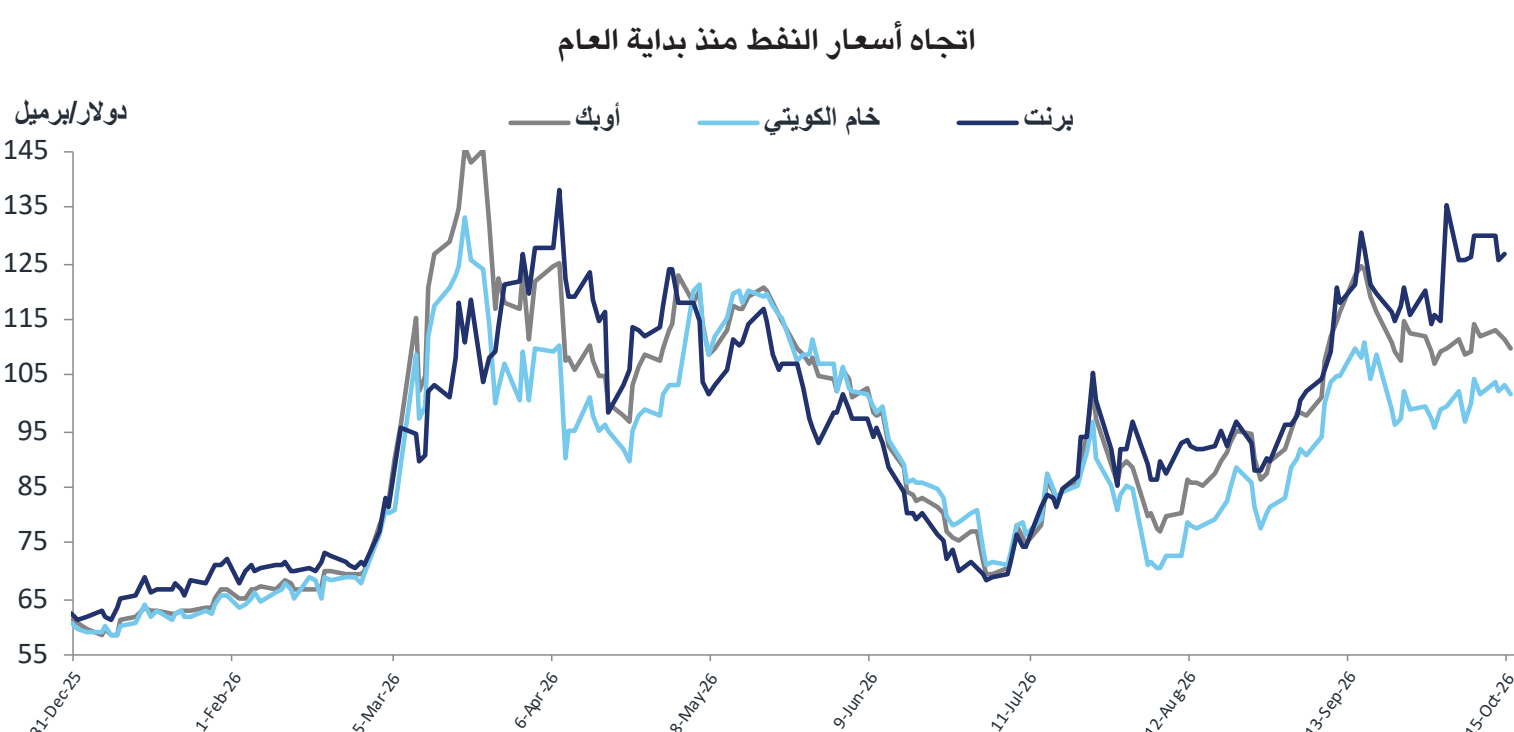
الوساطة المالية

الاستثمارات المصرفية

إدارة الأصول

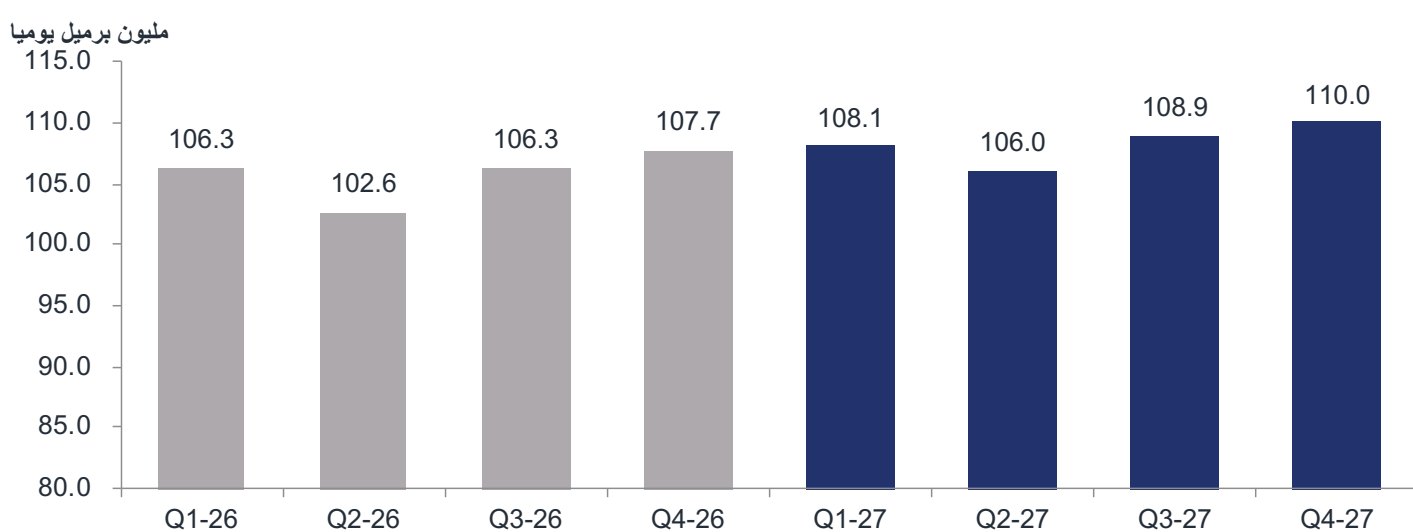
خام برنت يلامس 110 دولارات للبرميل مع تجدد الهجمات التي تهدد الإمدادات من الخليج

«وكالة الطاقة»: استمرار شح إمدادات الديزل والمقطرات المتوسطة إلى 2027



المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

الإنتاج النفطي للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك – 2026/2027 (مليون برميل يوميا)



المصدر: أوبك

الرغم من التقارير التي أشارت إلى زيادة الشحنات التي تمررها الولايات المتحدة عبر مضيق هرمز، ما يعكس تصاعد التهديدات المستمرة التي تواجه إمدادات النفط الخام من المنطقة. كما ساهم تراجع الشحنات الروسية في زيادة شح المعروض في سوق النفط الخام، في ظل استمرار الحرب بين روسيا وأوكرانيا وتصاعد الهجمات على منشآت الطاقة. وأدت المخاوف من تعرض السفن لهجمات إلى ارتفاع أسعار شحن ناقلات النفط إلى مستويات تعد من بين الأعلى على الإطلاق، ما ساهم في زيادة علاوة المخاطر على أسعار النفط الخام. وانعكس ذلك في ارتفاع علاوة المخاطر على امتداد منحني العقود الآجلة، إذ صعدت أسعار عقود خام غرب تكساس الوسيط تسليم العام 2027 بنحو 10 في المائة مقارنة بالشهر السابق، لتقترب من مستوى 84.5 دولار أمريكي للبرميل، ما يعكس توقعات باستمرار الأسعار عند مستويات مرتفعة نتيجة ارتفاع تكاليف الشحن، وتراجع المخزونات، وتأخر عودة تدفقات النفط من الشرق الأوسط إلى مستوياتها الطبيعية.

وعلى صعيد الاتجاهات الشهرية للأسعار، ارتفع متوسط أسعار النفط الخام في سبتمبر 2026 للشهر الثاني على التوالي، إذ زاد متوسط سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت بنسبة 28.9 في المائة ليصل إلى 116.9 دولار أمريكي للبرميل خلال الشهر. ومن جهة أخرى، سجل متوسط سعر سلة الأوبك المرجعية ارتفاعاً

وفقاً لبيانات مصادر الأوبك الثانوية. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصورة رئيسية بزيادة إنتاج كل من السعودية والعراق. إلا أن الإنتاج ظل دون مستوياته المسجلة قبل الحرب، فيما استمرت المخاطر المرتبطة باضطراب مسارات التصدير. ومن جهة أخرى، سجل إنتاج النفط في الولايات المتحدة مستوى قياسياً جديداً في بداية الشهر، ليصل إلى 14.0 مليون برميل يوميا، بعد ارتفاعه على مدار أسبوعين متتاليين.

التجاهات الشهرية لأسعار النفط

واصلت أسعار النفط تداولها عند مستويات مرتفعة في أكتوبر 2026، في ظل تجدد الهجمات على ناقلات النفط في مضيق هرمز واستهداف منشآت الطاقة السعودية، ما زاد من حالة عدم اليقين بشأن تعافي صادرات النفط من المنطقة. إلا أن صدور بيانات التضخم في الولايات المتحدة، والتي جاءت أعلى من التوقعات، أدى إلى تراجع الأسعار، وسط مخاوف بشأن تداعيات ارتفاع أسعار الفائدة على النمو الاقتصادي. كما ساهم إعلان أوكرانيا عن شن هجمات جديدة على مصافي التكرير في دفع الأسعار نحو الارتفاع. واستقرت أسعار العقود الآجلة لمزيج خام برنت فوق مستوى 100 دولار أمريكي للبرميل على مدار ستة أسابيع متتالية، لتصل إلى 106 دولار أمريكي للبرميل في 14 أكتوبر 2026، فيما اقتربت أسعار خام غرب تكساس الوسيط من مستوى 95 دولار أمريكي للبرميل. وجاءت هذه المكاسب على

قال تقرير صادر عن «كامكو إنفست» لامست عقود خام برنت حاجز 110 دولارات للبرميل للمرة الأولى منذ مايو 2026، مدعومة بتجدد الهجمات على ناقلات النفط في مضيق هرمز، وضربات استهدفت البنية التحتية للطاقة في المملكة العربية السعودية، واستمرار الاضطرابات التي تؤثر على الصادرات الروسية. كما تلقت الأسعار دفعة إضافية بعد أن عرقل مشرعون أمريكيون اتفاقاً كان يهدف إلى حظر واردات الولايات المتحدة من الديزل الروسي، وهو إجراء كان الغرض منه تخفيف حدة الأسعار محلياً. وجاءت هذه المكاسب على الرغم من تقارير تفيد بأن الولايات المتحدة ساعدت في شحن أكثر من 100 مليون برميل من النفط الخام عبر المضيق خلال الأسبوع الماضي.

وفي سوق المنتجات النفطية المكررة، استمرت الضغوط التي تتعرض لها إمدادات قطاع التكرير. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية استمرار شح إمدادات الديزل والمقطرات المتوسطة الأخرى حتى وقت متأخر من العام 2027، في ظل اعتماد السوق على تعافي صادرات المنتجات النفطية من الشرق الأوسط. كما تواصل تكاليف الشحن المرتفعة، وتراجع مستويات المخزونات، وطول مسارات النقل البحري، فرض ضغوط إضافية على أسواق التكرير. وفي سياق متصل، أفادت تقارير بأن الصين تستعد لإعادة بناء مخزوناتها من النفط الخام، إذ من المتوقع أن تضيف شركات التكرير الحكومية نحو 0.4 مليون برميل يوميا إلى المخزونات خلال الفترة الممتدة من نوفمبر 2026 إلى أبريل 2027، مع إعطاء الأولوية لتلبية الطلب المحلي على الوقود على حساب الصادرات. ومن جهة أخرى، توصلت دول مجموعة السبع في وقت سابق من الشهر الجاري إلى اتفاق بشأن السحب الطارئ من مخزونات الديزل والنفط الخام بما يصل إلى 100 مليون برميل على مدى الأربعة أشهر المقبلة، على أن تبدأ العملية بمخزونات الديزل. وجاءت هذه الخطوة عقب تهديد الولايات المتحدة بحظر صادرات الديزل ما لم تبتذل الدول الأعضاء جهوداً لخفض الأسعار.

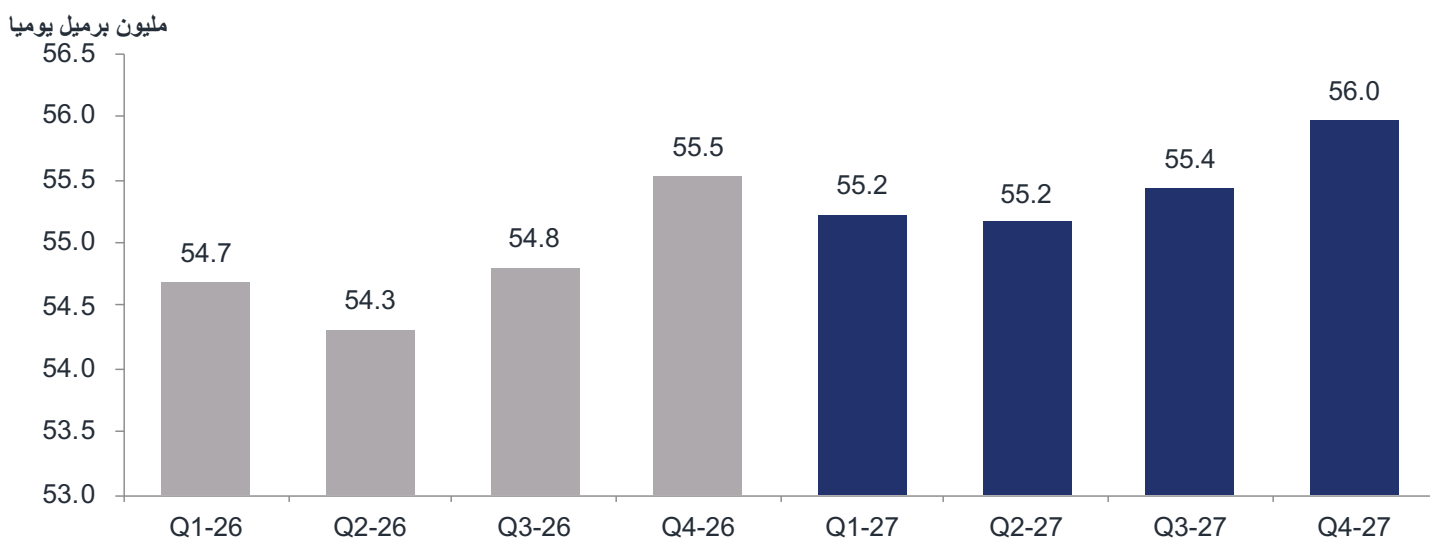
وعلى صعيد التطورات الجيوسياسية، تصاعدت المخاطر مؤخراً في أعقاب تقارير عن تعرض أربع ناقلات نفط لهجمات بالقرب من مضيق هرمز في مطلع الأسبوع الجاري، ما دفع بعض السفن إلى عكس مسارها بالقرب من الفجيرة، وأدى إلى إطالة المدة اللازمة لعمليات نقل الشحنات من سفينة إلى أخرى. كما تلقت أسعار النفط الخام دعماً إضافياً عقب تعرض المقر الرئيسي لشركة أرامكو السعودية لهجمات بالصواريخ والطائرات المسييرة. وتأتي هذه الهجمات في أعقاب اعتداءات سابقة استهدفت مصفاة جازان، وأحد موانئ تصدير النفط على البحر الأحمر، وخط أنابيب النفط شرق-غرب.

وعلى صعيد الطلب، شهدت أوضاع السوق تراجعاً في ظل ارتفاع الأسعار والقيود المفروضة على الإمدادات، ما يشير إلى اتساع نطاق تراجع الطلب بفعل هذه الضغوط. وخفضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها للطلب على النفط في العام 2026 بمقدار 2.6 مليون برميل يوميا، مقارنة بتقديراتها السابقة التي أشارت إلى تراجع قدره 2.5 مليون برميل يوميا، ليصل إلى 102.4 مليون برميل يوميا. كما خفضت توقعاتها للعام 2027 إلى 104.4 مليون برميل يوميا، مقابل 105.0 مليون برميل يوميا في تقديراتها السابقة. وتتوقع الوكالة تراجع الطلب بمقدار 2.5 مليون برميل يوميا خلال الربع الرابع من العام 2026، على أن يمثل الديزل نحو 25 في المائة من إجمالي هذا الانخفاض. كما أجرت منظمة «أوبك» تعديلات بالخفض على توقعاتها للطلب لعام 2026.

أما على صعيد الإمدادات، فقد ارتفع إنتاج الأوبك من النفط الخام بمقدار 0.8 مليون برميل يوميا على أساس شهري في سبتمبر 2026، ليصل إلى 21.2 مليون برميل يوميا (باستثناء الإمارات)،

نمو في الطلب العالمي على النفط 0.2 ليبلغ 105.7 مليون برميل حتى نهاية العام إنتاج الأوبك من النفط الخام ارتفع بمقدار 0.8 مليون برميل يومياً في سبتمبر

الطلب العالمي على النفط 2026/2027 – (مليون برميل يومياً)



المصدر: أوبك

مليون برميل يومياً. كما سجلت كل من نيجيريا وإيران والكويت وفنزويلا زيادات في الإنتاج، في حين تراجع إنتاج ليبيا وغينيا الاستوائية. وعلى الرغم من هذا التعافي، ظل إجمالي إنتاج المنظمة أقل بكثير من طاقتها الإنتاجية المقدرة بنحو 29.24 مليون برميل يومياً، ما يشير إلى وجود طاقة إنتاجية فائضة تبلغ نحو 8.57 مليون برميل يومياً، وفقاً للبيانات المرفقة. ويعكس هذا التعافي واسع النطاق تحسن تدفقات النفط الخام من منطقة الخليج خلال سبتمبر 2026، إلا أن أوضاع الإمدادات الإقليمية ظلت عرضة لمخاطر تجدد الاضطرابات في مضيق هرمز ومضيق باب المندب.

وفي الوقت ذاته، أظهرت بيانات مصادر الأوبك الثانوية ارتفاع إجمالي إنتاج النفط الخام للدول المشاركة في ميثاق التعاون المشترك بنحو 0.8 مليون برميل يومياً على أساس شهري، ليصل إلى 35.2 مليون برميل يومياً في سبتمبر 2026 (باستثناء الإمارات التي سجل إنتاجها مستوى قياسياً خلال الشهر بلغ 4.4 مليون برميل يومياً، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية). وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بارتفاع إنتاج الدول الأعضاء في الأوبك، في حين سجل إنتاج الدول غير الأعضاء المشاركة في ميثاق التعاون المشترك تراجعاً هامشياً. وبلغ إنتاج الدول الأعضاء في الأوبك نحو 21.2 مليون برميل يومياً، بزيادة قدرها 0.8 مليون برميل يومياً، مع تسجيل السعودية أكبر ارتفاع في الإنتاج. أما على صعيد الدول الأخرى المشاركة في ميثاق التعاون المشترك، فقد انخفض إنتاج روسيا بمقدار 38 ألف برميل يومياً ليصل إلى 8.64 مليون برميل يومياً، نتيجة تأثر العمليات باستمرار الهجمات، في حين ارتفع إنتاج كازاخستان بمقدار 22 ألف برميل يومياً ليصل إلى 1.85 مليون برميل يومياً.

وشهد إنتاج السعودية من النفط الخام تعافياً ملحوظاً خلال الشهر، إذ أظهرت بيانات منظمة الأوبك المستندة إلى التواصل المباشر ارتفاع الإنتاج بأكثر من مليوني برميل يومياً على أساس شهري، ليصل إلى 8.37 مليون برميل يومياً في سبتمبر 2026. وجاء هذا التعافي مع زيادة شركة أرامكو السعودية شحنات النفط من محطات التصدير الخليجية، بعد أن أدت الاضطرابات التي طالت خط أنابيب النفط شرق-غرب إلى تقييد الشحنات عبر البحر الأحمر. وتعتمد المملكة زيادة الطاقة الاستيعابية لخط الأنابيب بنسبة 40 في المائة لتصل إلى 10 مليون برميل يومياً خلال عامين إلى ثلاثة أعوام.

كما ساهم العراق بصورة ملحوظة في تعافي الإنتاج في سبتمبر 2026، إذ ارتفع إنتاجه بمقدار 350 ألف برميل يومياً على أساس شهري ليصل إلى 3.75 مليون برميل يومياً، مقابل 3.40 مليون برميل يومياً في أغسطس 2026، على الرغم من أن الإنتاج ظل أقل بنحو 0.6 مليون برميل يومياً من خطة الإنتاج الخاصة بشهر سبتمبر 2026.

المنظمة ارتفاع إنتاج السوائل النفطية للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك بمقدار 0.6 مليون برميل يومياً إضافية، ليبلغ في المتوسط 55.5 مليون برميل يومياً، دون تغيير يذكر عن توقعات سبتمبر، على أن تكون قطر وكندا والبرازيل والأرجنتين من أبرز الدول المحركة لهذا النمو. وفي الوقت ذاته، رفعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في أحدث تقاريرها لتوقعات الطاقة قصيرة الأجل لتقديراتها لإنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام في العام 2026 إلى 13.87 مليون برميل يومياً، بزيادة قدرها نحو 0.3 في المائة عن توقعاتها الصادرة في سبتمبر، كما رفعت توقعاتها للعام 2027 إلى 14.30 مليون برميل يومياً، مقابل 14.26 مليون برميل يومياً في تقديراتها السابقة.

وفي المقابل، واصل تقرير سوق النفط الصادر عن وكالة الطاقة الدولية لشهر أكتوبر 2026 تسليط الضوء على القيود الشديدة التي تواجه الإمدادات العالمية، على الرغم من تحسن الأوضاع في سبتمبر 2026. وتتوقع الوكالة تراجع إمدادات النفط العالمية بمقدار 5.8 مليون برميل يومياً في العام 2026، ليبلغ في المتوسط 100.7 مليون برميل يومياً، مقارنة بتراجع قدره 5.7 مليون برميل يومياً في توقعاتها الصادرة في سبتمبر 2026، قبل أن تتعافى الإمدادات بمقدار 7.7 مليون برميل يومياً في العام 2027، مقابل نمو قدره 8.0 مليون برميل يومياً في تقديراتها السابقة. ومع ذلك، ارتفعت الإمدادات العالمية بمقدار 2.5 مليون برميل يومياً على أساس شهري في سبتمبر 2026، لتصل إلى 102.3 مليون برميل يومياً، مدفوعة بصورة رئيسية بزيادة إنتاج الدول الخليجية، إلا أن الوكالة حذرت من هشاشة هذا التعافي في ظل تجدد الهجمات في المنطقة. وفي الوقت ذاته، استمرت الضغوط على المخزونات النفطية العالمية، إذ تراجعت بمقدار 10 مليون برميل إضافية في سبتمبر 2026، ليصل إجمالي الانخفاض منذ نهاية فبراير 2026 إلى 509 مليون برميل. كما انخفضت المخزونات النفطية البرية وحدها بمقدار 113 مليون برميل خلال شهر سبتمبر 2026، وهو ما قابله جزئياً ارتفاع كميات النفط المخزنة على متن السفن.

إنتاج الأوبك من النفط الخام

سجل إنتاج منظمة الأوبك من النفط الخام تعافياً قوياً في سبتمبر 2026، معوضاً التراجع الذي شهده في الشهر السابق، في ظل ارتفاع مستويات الإنتاج لدى غالبية الدول الأعضاء في المنظمة. ووفقاً لبيانات وكالة بلومبرج، ارتفع إنتاج الأوبك بمقدار 1.12 مليون برميل يومياً على أساس شهري، أي بنسبة 5.7 في المائة، ليصل إلى 20.71 مليون برميل يومياً، مقابل 19.59 مليون برميل يومياً في أغسطس 2026. وتصدرت السعودية قائمة الدول التي سجلت زيادة في الإنتاج، بارتفاع قدره 660 ألف برميل يومياً ليصل إلى 7.17 مليون برميل يومياً، تلتها العراق بزيادة بلغت 350 ألف برميل يومياً ليصل إنتاجها إلى 3.75

بوتيرة أقل قليلاً بلغت نسبتها 27.9 في المائة، ليصل إلى 110.6 دولار أمريكي للبرميل في سبتمبر 2026، مقابل 86.4 دولار أمريكي للبرميل في أغسطس 2026. أما أسعار خام التصدير الكويتي، فقد سجلت أكبر مكاسب شهرية مقارنة بأنواع النفط الخام الثلاثة، إذ قفزت بنسبة 31.7 في المائة ليصل في المتوسط إلى 109.0 دولار أمريكي للبرميل في سبتمبر 2026.

الطلب العالمي على النفط

من المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على النفط بمقدار 0.2 مليون برميل يومياً في العام 2026، ليبلغ في المتوسط نحو 105.7 مليون برميل يومياً، في تراجع إضافي عن توقعات الأوبك الصادرة في سبتمبر، والتي رجحت نمو الطلب بمقدار 0.4 مليون برميل يومياً ليصل إلى 105.8 مليون برميل يومياً. ويعزى خفض التوقعات بصورة رئيسية إلى ضعف آفاق الاستهلاك في الصين ودول آسيا والمحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في حين تم رفع توقعات الطلب في الأمريكتين. وبالنسبة للعام 2027، تتوقع الأوبك تعافي الطلب العالمي بوتيرة أقوى، بنمو يبلغ نحو 2.6 مليون برميل يومياً على أساس سنوي، ليصل إلى 108.3 مليون برميل يومياً، مقارنة بتوقعاتها السابقة التي أشارت إلى نمو بمقدار 2.4 مليون برميل يومياً ليصل إلى 108.2 مليون برميل يومياً. ومن المتوقع أن يتسع نطاق النمو ليشمل اقتصادات الدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وفي المقابل، أظهر أحدث تقرير صادر عن وكالة الطاقة الدولية بشأن سوق النفط توقعات أضعف مما كان متوقعاً في السابق، إذ تتوقع الوكالة انكماش الطلب العالمي على النفط بمقدار 2.6 مليون برميل يومياً في العام 2026، مقارنة بتراجع قدره 2.5 مليون برميل يومياً في توقعاتها الصادرة في سبتمبر، في ظل الضغوط التي تفرضها محدودية توافر المنتجات النفطية وارتفاع أسعار الوقود وضعف الآفاق الاقتصادية على مستويات الاستهلاك. ومن المتوقع أن يمثل الدبزل وحده ما نسبته 25 في المائة من إجمالي التراجع المسجل في العام 2026. أما بالنسبة للعام 2027، فقد خفضت الوكالة توقعاتها لتعافي الطلب إلى 2.0 مليون برميل يومياً فقط، مقابل 2.6 مليون برميل يومياً في تقديراتها الصادرة في سبتمبر، ما يبقّي الاستهلاك العالمي أقل من مستويات العام 2025 بنحو 620 ألف برميل يومياً.

كما أشار أحدث تقرير لتوقعات الطاقة قصيرة الأجل الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى انكماش مماثل في الاستهلاك العالمي خلال العام 2026، وإن كان بوتيرة أقل حدة من توقعات وكالة الطاقة الدولية. وتتوقع الإدارة أن يبلغ متوسط الاستهلاك العالمي من السوائل النفطية نحو 102.4 مليون برميل يومياً في العام 2026، بانخفاض قدره نحو 2.0 مليون برميل يومياً مقارنة بالعام 2025، قبل أن يتعافى بنحو 2.2 مليون برميل يومياً ليصل إلى 104.6 مليون برميل يومياً في العام 2027. وبذلك، يستمر التباين الكبير بين توقعات أوبك ووكالة الطاقة الدولية، إذ لا تزال أوبك تتوقع نمواً محدوداً للطلب في العام 2026، في حين ترجح وكالة الطاقة الدولية تسجيل انكماش حاد. إلا أنه على الرغم من ذلك، تتفق الجهات الثلاث الرئيسية المعنية بتوقعات أسواق النفط بوجه عام على تحسن أوضاع الطلب في العام 2027، وإن كانت تقديراتها تتفاوت بصورة ملحوظة بشأن حجم التعافي المتوقع.

إمدادات النفط الخام

أبقت منظمة الأوبك في أحدث تقاريرها على توقعاتها السابقة لإنتاج السوائل النفطية للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك، مرجحة نمو الإنتاج بنحو 0.6 مليون برميل يومياً ليبلغ متوسطه 54.8 مليون برميل يومياً في العام 2026. ولا يزال نمو الإنتاج متركزاً في الأمريكتين، بقيادة الولايات المتحدة والبرازيل وكندا والأرجنتين. إلا أن التعديلات التي طرأت على التوقعات جاءت متباعدة، إذ قابل ارتفاع تقديرات الإنتاج في الأمريكتين انخفاض توقعات الإمدادات من الشرق الأوسط، ما أدى إلى تعويض أثر الزيادة إلى حد كبير. وبالنسبة للعام 2027، تتوقع



تقرير البنك الوطني عن أسواق النقد

الدولار يتراجع مع تهدئة رئيس الفيدرالي لتوقعات رفع أسعار الفائدة رغم ارتفاع التضخم الأمريكي لاجاردا: استبعاد تدخل المركزي الأوروبي في سوق السندات وسط استمرار مخاطر التضخم

التعليق على أداء الأسواق

انصب اهتمام الأسواق العالمية خلال الأسبوع على متابعة أحدث بيانات التضخم المدفوع بارتفاع أسعار الطاقة، إلى جانب التصريحات المكثفة لمسؤولي البنوك المركزية على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي في بانكوك. وفي الولايات المتحدة، ارتفع المؤشر الرئيسي لأسعار المستهلكين بنسبة 0.6% على أساس شهري في سبتمبر، فيما زاد مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي بنسبة 0.3% مقابل التوقعات البالغة 0.2%، وقفزت أسعار المنتجين بنسبة 1.3%، مسجلة أكبر ارتفاع شهري منذ مارس 2022. وأدت القراءة الأعلى من المتوقع للتضخم الأساسي إلى ارتفاع عائدات سندات الخزانة الأمريكية لأجل عامين بنحو 14 نقطة أساس خلال ساعة من صدور البيانات، كما دفعت مؤشر الدولار الأمريكي إلى مستوى 102.95 نقطة يوم الأربعاء، قبل أن يتخلى الدولار عن هذه المكاسب خلال يومي الخميس والجمعة. وساهمت تصريحات رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، كيفن وورش، صباح الجمعة في زيادة الضغوط على الدولار، إذ أبقى الباب مفتوحاً أمام جميع الخيارات بشأن أسعار الفائدة في أكتوبر، مؤكداً اعتماد القرارات المقبلة على البيانات الاقتصادية الواردة. وبحلول منتصف يوم الجمعة، استقر مؤشر الدولار بالقرب من مستوى 101.7 نقطة، متراجعا بنسبة 0.4% على أساس أسبوعي. وتصدر الدولار النيوزيلندي مكاسب العملات الرئيسية (1.3%+)، تلاه الكرونة النرويجية (1.0%+)، والفرنك السويسري (0.9%+)، والجنيه الإسترليني (0.8%+)، والكرونة السويدية (0.8%+)، في حين سجل الدولار الكندي (0.4%+) واليورو (0.40%+) مكاسب أقل. وتراجع اليورو أمام الدولار إلى مستوى 1.1113 عقب صدور بيانات التضخم، قبل أن يتعافى إلى نحو 1.1255. وأنهى الدولار الأسترالي الأسبوع دون تغير يذكر، مرتفعاً بنسبة 0.1%، في أسبوع استقر خلاله معدل البطالة في أستراليا عند أعلى مستوياته منذ أربعة أعوام، وذلك بعد أن لامس أدنى مستوى جديد بفارق طفيف عند 0.6894 يوم الخميس، قبل أن يتعافى إلى نحو 0.6960. وكان الين الياباني العملة الرئيسية الوحيدة التي تراجعت أمام الدولار الأمريكي، بانخفاض بلغت نسبته 0.1%، فيما استقر الدولار أمام الين بالقرب من مستوى 158، دون أن يتأثر بصورة تذكر بتصريحات عضو مجلس إدارة بنك اليابان، جونكو كويدا، التي أشار فيها إلى ضرورة عدم توخي الحذر المفرط بشأن رفع أسعار الفائدة. أما الذهب، فقد سجل أكبر تراجع له مباشرة عقب صدور بيانات التضخم الأمريكية، إلا أنه ظل مرتفعاً بنسبة 1.4% على أساس أسبوعي، ليتداول بالقرب من مستوى 4,190 دولار أمريكي للأونصة.

الولايات المتحدة

تسارع التضخم الأمريكي في سبتمبر مدفوعاً بارتفاع أسعار الطاقة

ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة بنسبة 0.6% على أساس شهري في سبتمبر 2026، مقابل 0.4% في أغسطس، مسجلاً أكبر زيادة منذ أبريل، بما يتسق مع توقعات الأسواق. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة رئيسية بقفزة أسعار الطاقة بنسبة 5.2%، إذ ارتفعت أسعار البنزين بنسبة 9.1%، لتساهم بأكثر من نصف الزيادة الإجمالية في مؤشر أسعار المستهلكين. وفي الوقت ذاته، ارتفع مؤشر



الوقت ذاته، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 1.2% نتيجة التوترات الجيوسياسية والظروف الجوية غير المواتية. كما زاد مؤشر أسعار المنتجين الأساسي، الذي يستثني أسعار المواد الغذائية والطاقة، بنسبة 0.7%، ما يعكس اتساع نطاق الضغوط التضخمية. وعلى أساس سنوي، تسارع معدل التضخم العام لأسعار المنتجين إلى 6.3%، مسجلاً أعلى مستوياته منذ ديسمبر 2022، ما عزز المخاوف بشأن استمرار الضغوط التضخمية.

ارتفاع مبيعات التجزئة الأمريكية بأكثر من المتوقع في سبتمبر

ارتفعت مبيعات التجزئة في الولايات المتحدة بنسبة 0.8% على أساس شهري في سبتمبر 2026، بعد زيادة بلغت 1.3% في أغسطس وفقاً للبيانات المعدلة التي تم رفعها، متجاوزة توقعات الأسواق البالغة 0.3%. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة مبيعات محطات الوقود بنسبة 6.4% نتيجة ارتفاع أسعار الوقود، في حين لم تتجاوز زيادة المبيعات، باستثناء البنزين، نسبة 0.2%. كما زادت مبيعات متاجر الأثاث (1.3%+)، تلتها خدمات تقديم الطعام والمشروبات (1.1%+)، ومتاجر منتجات الصحة والعناية الشخصية (0.7%+). وفي المقابل، تراجعت المبيعات لدى

أسعار المستهلكين الأساسي، الذي يستثني أسعار المواد الغذائية والطاقة، بنسبة 0.3% على أساس شهري، متجاوزاً التوقعات البالغة 0.2%، فيما تسارع معدل التضخم الأساسي على أساس سنوي إلى 2.6%، مقابل 2.4% في أغسطس، ليتجاوز التوقعات البالغة 2.5%. وارتفعت تكاليف السكن بنسبة 0.4% خلال الشهر، فيما زادت أسعار خدمات النقل بنسبة 0.6%، ما يعكس تأثير ارتفاع تكاليف الطاقة. كما عاودت أسعار خدمات الرعاية الطبية الارتفاع بنسبة 0.3%، في حين استقرت أسعار المواد الغذائية دون تغيير. وبصفة عامة، أبرزت البيانات تجدد الضغوط التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد الأمريكي، ما قد يعزز التوقعات بمواصلة الفيدرالي اتباع نهج حذر في السياسة النقدية.

قفزة في أسعار المنتجين الأمريكيين خلال سبتمبر

قفز مؤشر أسعار المنتجين في الولايات المتحدة بنسبة 1.3% على أساس شهري في سبتمبر 2026، مسجلاً أكبر ارتفاع منذ مارس 2022، ومتجاوزاً بفارق كبير توقعات الأسواق البالغة 0.5%. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة رئيسية بقفزة تكاليف الطاقة بنسبة 10.8% في ظل استمرار الصراع في الشرق الأوسط، ما أدى إلى ارتفاع تكاليف النقل والتخزين بنسبة 3.4%، وتكاليف التجارة بنسبة 1.4%. وفي



ارتفاع التضخم في الصين مع وصول أسعار المنتجين إلى أعلى مستوياتها منذ أربعة أعوام



5.0%، مقابل 3.8% في أغسطس، متجاوزاً التوقعات البالغة 4.5%، ومسجلاً أعلى مستوياته منذ يونيو 2022. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة تكاليف الوقود والمواد الخام، إذ ارتفعت أسعار المنتجين في قطاع التعدين بنسبة 25.4%، والمواد الخام بنسبة 9.4%، والصناعات التحويلية بنسبة 3.4%. وفي المقابل، تسارع معدل تضخم أسعار المستهلكين باستثناء المواد الغذائية إلى 1.5%، مقابل 1.2%، مدعوماً بارتفاع تكاليف النقل (4.3%+) في ظل زيادة أسعار البنزين وقوة الطلب على السفر قبيل عطلة الأسبوع الذهبي. إلا أن أسعار المواد الغذائية تراجعت بنسبة 1.7%، مسجلة انخفاضها الشهري السادس على التوالي، مدفوعة بصورة رئيسية بانخفاض أسعار لحم الخنزير في ظل وفرة المعروض وضعف الطلب. واستقر معدل التضخم الأساسي لأسعار المستهلكين دون تغيير عند 1.0% على أساس سنوي، ما يعكس استمرار ضعف الضغوط التضخمية الأساسية على أسعار المستهلكين على الرغم من ارتفاع تكاليف الإنتاج. وعلى أساس شهري، ارتفعت أسعار المنتجين بنسبة 1.2%، مقارنة بزيادة قدرها 0.4% في أغسطس، فيما تباطأ ارتفاع أسعار المستهلكين إلى 0.2%، مقابل 0.4% في الشهر السابق.

استقرار معدل البطالة في أستراليا عند أعلى مستوياته منذ أربعة أعوام

استقر معدل البطالة في أستراليا عند 4.7% في سبتمبر، مسجلاً أعلى مستوياته منذ أكتوبر 2021، ومتجاوزاً توقعات الأسواق البالغة 4.6%. وارتفع عدد عاطلين عن العمل بمقدار 8,900 شخص ليصل إلى 732 ألف شخص، في حين انخفض عدد الوظائف على غير المتوقع بمقدار 39,300 وظيفة، مقارنة بالتوقعات التي رجحت زيادتها بنحو 20 ألف وظيفة. وجاء هذا التراجع مدفوعاً بفقدان 73,700 وظيفة بدوام جزئي، وهو ما قابله جزئياً ارتفاع عدد الوظائف بدوام كامل بمقدار 34,400 وظيفة. وفي الوقت ذاته، انخفض معدل المشاركة في القوى العاملة إلى 66.8%، مقابل 67.0%، مسجلاً أدنى مستوياته منذ أربعة أشهر، فيما ارتفع معدل العمالة الناقصة هامشياً إلى 6.3%، مقابل 6.2%. وعلى الرغم من ضعف بيانات التوظيف، ارتفع إجمالي ساعات العمل الشهرية هامشياً إلى 2.011 مليار ساعة، ما يعكس تباين المؤشرات المتعلقة بأوضاع سوق العمل الأسترالية.

ما يعكس استمرار ضعف النشاط الصناعي في المنطقة. لاجارد تستبعد تدخل البنك المركزي الأوروبي في سوق السندات

قللت كريستين لاجارد، رئيسة البنك المركزي الأوروبي، من التكهات بشأن احتمال تدخل البنك في سوق السندات لدعم فرنسا، وذلك خلال مشاركتها في فعالية «وجهات نظر عالمية» التي استضافتها شبكة سي إن إن في بانكوك على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي. وأكدت لاجارد أن الحل الأول والرئيسي يجب أن يأتي من باريس عبر السياسة المالية العامة، مشيرة إلى أن ارتفاع عائدات السندات لا يقتصر على فرنسا وحدها. وعلى صعيد التضخم، أوضحت أن ارتفاع معدلات التضخم الحالية في منطقة اليورو يعزى بصفة رئيسية، وإن لم يكن بالكامل، إلى القفزة التي شهدتها أسعار الطاقة الناجمة عن الحرب مع إيران. وأضافت أن هذه الزيادة لم تنتقل بعد إلى الاقتصاد الأوسع نطاقاً، فيما يواصل البنك المركزي الأوروبي تقييم مدى انتشار الآثار غير المباشرة بهدف استباق أي تداعيات من الجولة الثانية. وحذرت من أن زيادة الأجور بمعدلات كبيرة تمثل أبرز المخاطر الناشئة، نظراً لاحتمال أن تؤدي إلى دوامة من ارتفاع الأجور والأسعار، مشددة على أن انتظار ظهور هذه التداعيات فعلياً قد يجعل التدخل لمعالجتها متأخراً للغاية. وأكدت أن البنك المركزي الأوروبي لا يزال يركز على مهمته المنصوص عليها في معاهداته والمتمثلة في الحفاظ على استقرار الأسعار. وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، وصفت لاجارد توقعات صندوق النقد الدولي بنمو اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 1.1% هذا العام بأنها ليست مبهرة، لكنها لا تمثل نتيجة سيئة، مشيرة إلى أن الإنفاق الحكومي الألماني على البنية التحتية والقطاع العسكري من شأنه أن يواصل دعم الاقتصاد.

وأنتهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1239.

آسيا والمحيط الهادئ

ارتفاع التضخم في الصين

تصاعدت الضغوط التضخمية في الصين خلال سبتمبر 2026، إذ سجل معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين ارتفاعاً هامشياً إلى 0.9%، مقابل 0.8% في أغسطس، ليأتي دون توقعات الأسواق البالغة 1.0% بقليل. وفي الوقت ذاته، تسارع معدل التضخم لأسعار المنتجين بصورة حادة إلى

مناجر التجزئة المتنوعة (3.0%-)، ومناجر مواد البناء (0.6%-)، ومناجر السلع الرياضية (0.5%-). أما مجموعة التحكم لمبيعات التجزئة المستخدمة في احتساب الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت ارتفاعاً هامشياً بنسبة 0.1% فقط، متباعدة بصورة حادة مقارنة بالزيادة البالغة 1.2% في أغسطس، ما يشير إلى ضعف الزخم الأساسي للإنفاق الاستهلاكي على الرغم من تجاوز القراءة الإجمالية لمبيعات التجزئة توقعات الأسواق.

وورش يبقى قرار رفع أسعار الفائدة في أكتوبر مفتوحاً أمام كافة الاحتمالات

تجنب كيفن وورش، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، إعطاء أي إشارات بشأن القرار المرتقب للجنة السوق المفتوحة خلال اجتماع أكتوبر، مشيراً إلى أن بيانات التضخم التي جاءت أعلى من التوقعات لم تغير نظرتة لآفاق الاقتصاد الأمريكي. وأكد وورش، خلال كلمة ألقاها في اجتماع لصندوق النقد الدولي في بانكوك، أن قرارات السياسة النقدية المقبلة ستظل معتمدة على البيانات الاقتصادية الواردة، ما دفع الأسواق إلى خفض توقعاتها بشأن رفع أسعار الفائدة في أكتوبر بدرجة أكبر. كما جدد مخاوفه بشأن استمرار التضخم عند مستويات مرتفعة في الولايات المتحدة وعلى مستوى العالم. وكان مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد رفع أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في سبتمبر، ليصل النطاق المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية إلى 4.00%-3.75%، في أول زيادة منذ العام 2023، بدعم من جميع مسؤولي السياسة النقدية البالغ عددهم 19 مسؤولاً، فيما توقع معظمهم إقرار زيادة إضافية قبل نهاية العام.

وأنتهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 101.837.

المملكة المتحدة

تباطؤ نمو الاقتصاد البريطاني إلى أنه تجاوز توقعات الأسواق

نما الاقتصاد البريطاني بنسبة 0.1% على أساس شهري في أغسطس 2026، متباطئاً مقارنة بالنمو البالغ 0.4% في كل من يوليو ويونيو، إلا أنه تجاوز توقعات الأسواق التي رجحت انكماشه بنسبة 0.1%. وجاء هذا النمو مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع الإنتاج الصناعي بنسبة 0.8%، بدعم من زيادة إنتاج قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 1.2%، وقطاع التعدين والمحاجر بنسبة 1.4%. وفي الوقت ذاته، استقر إنتاج قطاع الخدمات دون تغيير، إذ قابل تحسن نشاط تجارة الجملة والتجزئة تراجع في أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات تقديم الطعام والمشروبات. وانكمش قطاع البناء والتشييد بنسبة 0.2%، مسجلاً تراجع الشهر الرابع على التوالي. وعلى أساس سنوي، تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.1%، مقابل 1.8% في يوليو، ليسجل أقوى وتيرة نمو منذ أكتوبر 2022، متجاوزاً توقعات الأسواق البالغة 1.7%.

وأنتهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3328.

منطقة اليورو

تراجع الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو للشهر الثالث على التوالي

انخفض الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو بنسبة 0.5% على أساس شهري في أغسطس 2026، بعد تراجع بنسبة 0.3% في يوليو، ليأتي دون توقعات الأسواق التي رجحت استقراره دون تغيير. وبذلك، سجل الإنتاج الصناعي تراجع الشهر الثالث على التوالي، مدفوعاً بانخفاض إنتاج السلع الوسيطة (0.8%-)، والطاقة (0.6%-)، والسلع الاستهلاكية غير المعمرة (2.7%-). وفي الوقت ذاته، تباطأ نمو إنتاج السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية المعمرة إلى 0.4% و0.2%، على التوالي. وعلى صعيد الاقتصادات الرئيسية، تراجع الإنتاج في إيطاليا (1.3%-)، وإسبانيا (0.8%-)، وفرنسا (0.3%-)، في حين سجلت ألمانيا ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.4%. وعلى أساس سنوي، انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 1.1%، مقارنة بتراجع قدره 0.3% في الشهر السابق،

في ختام مشاركته في معرض «وظيفتي 2026»

«بوبيان» يوظف الذكاء الاصطناعي لتطوير تجربة توظيف الكفاءات الشابة



الوزير الجاهة وبشار الدوب في جناح بوبيان بالمعرض



عبدالله المجدد وبشار الدوب مع فريق بوبيان في المعرض

الاستراتيجية مع معرض «وظيفتي» في إطار حرصه على التواصل المباشر مع الكفاءات الوطنية الشابة، وتعريفها بالفرص والمسارات المهنية في القطاع المصرفي، في وقت تتسارع فيه تحولات سوق العمل وتتطور المهارات التي تحتاجها المؤسسات. كما يتيح المعرض للشباب التعرف عن قرب على بيئات العمل في القطاع الخاص ومتطلباتها، فيما يمنح المؤسسات فرصة الوصول إلى طاقات وطنية تحمل

في تجربة التوظيف، حيث أتاح للمتقدمين تقديم سيرهم الذاتية إلى جانب إجراء مقابلات أولية فورية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، في تجربة تُطبق للمرة الأولى على مستوى الكويت في استقطاب المواهب، ضمن توجه مؤسسي أوسع يتبناه «بوبيان» لدمج التقنيات الحديثة في بيئة العمل وتطوير عملياته. ويأتي استمرار رعاية «بوبيان» وشراكته

اختتم بنك بوبيان مشاركته في النسخة الخامسة من معرض «وظيفتي 2026»، أكبر تجمع وظيفي على مستوى الكويت، والذي أقيم برعاية وحضور معالي وزير الدولة لشؤون الشباب والرياضة الدكتور طارق الجاهمة، خلال الفترة من 15 إلى 17 أكتوبر الجاري في الأرينا، بمشاركة واسعة من شركات القطاع الخاص والجامعات والمؤسسات في الكويت. وشهدت مشاركة البنك هذا العام تطوراً جديداً

مقابلات وظيفية فورية بالذكاء الاصطناعي الصوتي لأول مرة على مستوى الكويت

فواز العجيل: توظيف الذكاء الاصطناعي في إجراءات التوظيف في «بوبيان» يُسهل رحلة التقديم ويختصر خطواتها

«وظيفتي» منصة تربط الكفاءات الشابة بمسارات القطاع الخاص ومتطلبات سوق العمل



إقبال كبير على جناح البنك بالمعرض

التقنيات الحديثة والاستفادة منها في تطوير بيئة العمل.

** الـ AI في تجربة المقابلات

ومن جانبه، قال اختصاصي إدارة استقطاب المواهب في البنك فواز العجيل، إن التحول إلى مؤسسة مصرفية مدعومة بالذكاء الاصطناعي يقوم على تكامل التقنية وتمكين الموارد البشرية والعمليات، وربط الحلول التقنية بفرص واضحة لتطوير العمل. ومن هذا المنطلق، يحرص «بوبيان» على توظيف التقنيات الحديثة ضمن بيئة مؤسسية تدعم استخدامها بفاعلية ومسؤولية، وتمنح الموظفين دوراً أساسياً في تطوير الأعمال والاستفادة من إمكانياتها.

وأضاف أن مشاركة البنك هذا العام في معرض «وظيفتي» تُقدم تجربة تتيح للراغبين في الانضمام إلى «بوبيان» من خلال تقديم سيرهم الذاتية خلال نحو 90 ثانية، عبر مسح رمز QR، ثم إجراء مقابلة وظيفية أولية وفورية بتقنية الذكاء الاصطناعي الصوتي. وتساهم هذه التجربة في تسهيل إجراءات التقديم واختصار الوقت، من خلال رحلة تجمع التقديم والمقابلة في خطوات أبسط وأسرع.

وأوضح أن إجراء المقابلات الفورية بالذكاء الاصطناعي الصوتي يُطبق لأول مرة على مستوى الكويت، ويعكس توجه «بوبيان» إلى توسيع استخدام الذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات العمل، ومنها استقطاب المواهب والتواصل مع المتقدمين للوظائف.

وأكد العجيل أن هذه التجربة تتجاوز تطوير إجراءات التوظيف، إذ تعكس رؤية البنك لبناء علاقة مهنية تبدأ من مرحلة الاستقطاب وتمتد إلى مسارات متكاملة تساعد الكفاءات الشابة على اكتساب الخبرة وتنمية مهاراتها والتقدم في مسيرتها الوظيفية.



خالد الرحماني:

- نحرص على مواكبة تقنيات التوظيف الحديثة لاستقطاب مواهب متنوعة وبناء قاعدة من الكفاءات الواعدة

- «وظيفتي» يتيح لنا التعرف عن قرب على المهارات الشابة وتطلعاتهم وربطها بالمسارات المهنية المناسبة

تخصصات ومهارات وتطلعات متنوعة.

وقام معالي الوزير الجلامه بزيارة جناح البنك، حيث اطلع على أحدث تطورات «بوبيان» في توظيف الذكاء الاصطناعي، ودوره في تطوير تجربة التوظيف واستقطاب الكفاءات الشابة، من خلال إتاحة التقديم وإجراء المقابلات الوظيفية الفورية بتقنية الذكاء الاصطناعي الصوتي، وذلك بحضور نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة والشخصية عبدالله المجحم، ومدير عام الفروع المصرفية بشار الدوب.

** كفاءات متنوعة

وبهذه المناسبة، قال مساعد مدير عام في مجموعة الموارد البشرية ببنك بوبيان، خالد الرحماني «نسعى باستمرار إلى تعزيز حضورنا في الفعاليات التي تستهدف الخريجين والكفاءات الوطنية الشابة، وتعريفهم بالفرص المتاحة أمامهم. ونؤمن بأن الاستثمار في قدراتهم يمثل جانباً أساسياً من مسؤوليتنا المجتمعية وحرصنا على دعمهم في بناء مستقبلهم المهني».

وأضاف أن مواكبة التحولات في القطاع المصرفي تتطلب استقطاب كفاءات متنوعة في تخصصاتها وخبراتها وقدراتها، لديها الاستعداد للتعلم والتطور. وتشمل هذه المنظومة المهارات المرتبطة بالتقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي، إلى جانب الخبرات المهنية والقدرات التي تساهم في تطوير الأعمال وتعزيز كفاءة الأداء.

وأوضح أن «بوبيان» يعمل على تهيئة بيئة عمل محفزة وجاذبة تتيح للطاقات الشابة تطوير قدراتها وتوظيف مهاراتها والمشاركة في تبني التقنيات الحديثة وتطوير استخداماتها، بما يدعم تطور أعمال البنك ومستقبل القطاع المصرفي.

** استقطاب المواهب

وتابع الرحماني أن تجربة التوظيف المقدمة خلال معرض «وظيفتي» هذا العام تتيح للمتقدم تقديم سيرته الذاتية وإجراء مقابلة أولية فورية بتقنية الذكاء الاصطناعي الصوتي، ضمن رحلة رقمية سهلة وسريعة، مضيفاً أن إتاحة هذه التجربة في المعرض تمنح الزوار فرصة للتعرف عن قرب على أساليب التوظيف الحديثة التي يطورها البنك.

وأشار إلى أن مشاركة «بوبيان» في «وظيفتي» تتيح لفريق استقطاب المواهب التواصل المباشر مع الكفاءات الشابة والتعرف على تخصصاتها ومهاراتها وتطلعاتها، إلى جانب تعريفها بالفرص والمسارات المهنية المتاحة داخل البنك.

وأختتم الرحماني مؤكداً حرص البنك على مواكبة التطورات في مجال التوظيف واستقطاب مواهب متنوعة وبناء قاعدة من الكفاءات الواعدة، بالتوازي مع تمكين فرق العمل وتطوير قدراتها لمواكبة

بورصة الكويت تروج لفرص سوق المال الكويتي وتعزز التواصل مع المستثمرين الدوليين في المملكة المتحدة

الجولة الترويجية الحادية عشرة تنظمها بورصة الكويت بالتعاون مع مجموعة جيفريز المالية وبمشاركة هيئة أسواق المال



كما تعكس هذه المشاركة تكامل الأدوار بين الهيئة وبورصة الكويت في تطوير سوق المال وتعزيز جاذبيته. فبينما تستعرض البورصة الفرص الاستثمارية والتطورات التشغيلية وسبل الوصول إلى السوق، تسهم مشاركة الهيئة في توضيح الأطر التي تحكم هذه التطورات، وتعميق فهم المستثمرين لحقوقهم والتزاماتهم. ويساعد هذا الحوار على توفير صورة أشمل عن البيئة الاستثمارية الكويتية، ودعم ثقة المؤسسات بقدرة منظومة السوق على مواصلة التطوير ضمن قواعد واضحة.

الحوار مع المستثمرين جزء أساسي من تطوير السوق

وتعليقاً على الجولة، قالت نورة العبدالكريم، رئيس قطاع الأسواق في بورصة الكويت: «تحرص بورصة الكويت من خلال جولاتها الترويجية على وضع سوق المال الكويتي وفرصه أمام المؤسسات الاستثمارية الدولية، وتوضيح أثر التطورات التنظيمية والتشغيلية في تجربة الاستثمار فيه. وتمنح هذه اللقاءات مساحة مهمة للاستماع إلى المستثمرين وفهم أولوياتهم، والتعرف على ما يحتاجونه لتقييم الفرص

ويأتي التعاون مع مجموعة جيفريز المالية في إطار حرص بورصة الكويت على العمل مع مؤسسات مالية دولية تتمتع بعلاقات واسعة مع مديري الأصول والمستثمرين المؤسسيين، بما يسهم في إيصال تطورات السوق الكويتي وفرصه إلى الجهات المعنية باتخاذ القرارات الاستثمارية، وإتاحة مناقشات أكثر عمقاً حول موقعه ضمن استراتيجيات الاستثمار في المنطقة والأسواق الناشئة.

مشاركة هيئة أسواق المال تعزز وضوح البيئة الاستثمارية

تكتسب مشاركة هيئة أسواق المال أهمية خاصة بوصفها الجهة الرقابية على أنشطة الأوراق المالية والمسؤولة عن إصدار اللوائح والتعليمات اللازمة لتنفيذ القانون وتطوير الإطار التنظيمي للسوق. كما يتيح حضور الهيئة للمؤسسات الاستثمارية التواصل المباشر مع الجهة المعنية بتنظيم السوق، والتعرف على مستجدات التشريعات والضوابط المنظمة لأنشطته، وما توفره من أسس للشفافية والإفصاح وحماية المتعاملين، وهي عناصر أساسية في تقييم المؤسسات الدولية للأسواق التي تستثمر فيها.

نظمت بورصة الكويت جولتها الترويجية الحادية عشرة في المملكة المتحدة، بالتعاون مع مجموعة جيفريز المالية (Jefferies Financial Group) وبمشاركة هيئة أسواق المال، وذلك خلال الفترة من 19 إلى 21 أكتوبر 2026، بهدف الترويج لسوق المال الكويتي وفرصه الاستثمارية، وتعزيز التواصل مع المؤسسات الاستثمارية الدولية ومديري الأصول، والتعرف على أولوياتهم بما يدعم جهود استقطاب الاستثمارات وتسهيل الوصول إلى السوق.

وأُتاحت الجولة لقاءات مباشرة مع جهات بارزة في مجتمع الاستثمار الدولي لاستعراض مستجدات سوق المال الكويتي وإمكاناته، ومناقشة ما تشهده منظومة السوق من تطوير تنظيمي وتشغيلي وتوسع في المنتجات الاستثمارية.

كما وفرت فرصة للاستماع إلى آراء المؤسسات العالمية بشأن الاستثمار في الكويت ومتطلباتها عند تقييم الأسواق وتخصيص رؤوس الأموال، بما يساعد منظومة سوق المال الكويتي على تحديد المجالات التي يمكن تطويرها لتحسين تجربة المستثمر وتعزيز تنافسية السوق.

مشاركة الهيئة تتيح حواراً مباشراً حول الإطار التشريعي والتنظيمي وحماية المستثمرين وتطورات السوق

العبدالكريم تؤكد أهمية الاستماع إلى المؤسسات الاستثمارية لدعم مشاريع تطوير السوق وتسهيل الوصول إلى فرصه



بورصة الكويت BOURSA KUWAIT

المتاحة والوصول إليها، بما يساعد على تحديد مجالات التطوير التي تستحق الدراسة مع شركائنا في منظومة السوق.»

وأضافت:

«تكتسب هذه الجولة أهمية إضافية بمشاركة هيئة أسواق المال، بما يعكس تكامل الجهود بين الجهات المعنية بتطوير سوق المال الكويتي وتعزيز جاذبيته الاستثمارية. وتتيح هذه المشاركة تقديم رؤية أشمل للمؤسسات الاستثمارية الدولية حول التطورات التنظيمية والتشغيلية التي يشهدها السوق، وإبراز دور كل جهة في دعم مسيرة تطويره. كما تسهم في تعزيز فهم المستثمرين للبيئة الاستثمارية في الكويت، وتوفير صورة أوضح عن المقومات التي تدعم كفاءة السوق وتنافسيته على المدى الطويل.»

منتجات جديدة وبنية متطورة توسع خيارات المستثمرين

خلال اللقاءات، استعرضت الجهات المشاركة التطورات النوعية التي شهدها سوق المال الكويتي ضمن برنامج تطوير السوق، وما أسهمت به من تحديث للبنية التنظيمية والتشغيلية وتعزيز لمنظومة التقاص والتسوية. وتدعم هذه التطورات قدرة السوق على تلبية احتياجات شرائح أوسع من المستثمرين، من خلال تطوير الخدمات وتهئية البيئة اللازمة لاستيعاب فئات إضافية من الأدوات الاستثمارية.

وشملت الموضوعات إطلاق منصة السندات والصكوك، التي تتيح إدراج أدوات الدخل الثابت وتداولها ضمن أطر تنظيمية وتشغيلية تراعي طبيعتها ومتطلبات الإفصاح المرتبطة بها، مما مثل خطوة مهمة في توسيع نطاق السوق وتوفير مسارات إضافية للتمويل والاستثمار، بما يدعم توجه بورصة الكويت نحو سوق متعدد الأصول يستوعب احتياجات مختلفة للمصدرين والمستثمرين. كما تناولت الجولة إطلاق الإطار المنظم لصناديق المؤشرات المتداولة، وما يتيح من فرص لإدراج صناديق تتيح للمستثمرين تتبع مؤشرات متنوعة والتداول على وحداتها عبر البورصة. وتوسّع هذه الأطر المجال أمام تطوير منتجات تستجيب لاستراتيجيات استثمارية مختلفة، وتدعم مشاركة مديري الصناديق ومقدمي الخدمات في تنمية منظومة المنتجات الاستثمارية بالسوق.

ذلك وسلطت اللقاءات الضوء على العمل الجاري لتحديث نظام التداول، في إطار مواصلة تطوير البنية التحتية التقنية ورفع كفاءتها وجاهزيتها للمرحلة المقبلة. ويستهدف هذا التوجه دعم التوسع في المنتجات والخدمات، ومواكبة المتطلبات المتغيرة للمؤسسات الاستثمارية وأطراف السوق، بما يعزز كفاءة التداول ويدعم تطور السوق على المدى البعيد.

وتابعت العبدالكريم:

«تفتح التطورات المرتبطة بأدوات الدخل الثابت وصناديق المؤشرات المتداولة وتحديث البنية التحتية مجالات أوسع أمام السوق، حيث تهدف البورصة إلى التعريف بهذه الإمكانيات، وبناء علاقات مستمرة مع المجتمع الاستثماري الدولي، والاستفادة من ملاحظاته في دراسة مشاريع التطوير المقبلة. كما تتطلع من خلال ذلك إلى توسيع قاعدة المستثمرين وتعزيز جاذبية السوق لرؤوس الأموال المؤسسية والدولية على المدى



نورة العبدالكريم

البعيد».

ملاحظات المستثمرين تسهم في تحسين الوصول إلى السوق

تنظر بورصة الكويت إلى الحوار مع المؤسسات الاستثمارية باعتباره مصدراً مهماً لفهم تجربة المستثمر عبر مراحلها المختلفة، بدءاً من الحصول على المعلومات ودراسة الفرص، ووصولاً إلى متطلبات الدخول إلى السوق والتداول وخدمات ما بعد التداول. ويساعد التعرف على هذه المتطلبات في رصد الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من التوضيح أو التطوير، وتحديد ما يمكن معالجته بالتعاون مع الجهات المختصة وأطراف المنظومة.

وتتيح الجولات الترويجية مناقشة أولويات المؤسسات تجاه تنوع المنتجات ومستويات الشفافية وكفاءة البنية التحتية، وفهم أثر هذه العوامل في قرارات تخصيص الاستثمارات. ومن خلال هذا التواصل، تتمكن البورصة من ربط الترويج للسوق بمعرفة عملية باحتياجات المستثمرين، والاستفادة من آرائهم عند دراسة المبادرات والمشاريع المستقبلية، وفقاً لأولويات التطوير والأطر التنظيمية المعتمدة.

كما يسهم استمرار التواصل بعد اللقاءات في إتاحة المعلومات وتوضيح المستجدات ومتابعة الاستفسارات ذات الصلة بالسوق. وتحرص بورصة الكويت على بناء هذه العلاقة على أساس حوار منتظم، بما يساعد المؤسسات على متابعة تطور السوق وتقييم فرصه بمرور الوقت، و يتيح للبورصة التعرف على المتطلبات المتغيرة للمجتمع الاستثماري الدولي.

امتداد الحوار إلى الشركات المدرجة تتكامل الجولات الترويجية مع الأيام المؤسسية التي تنظمها بورصة الكويت. ففي حين تعرّف الجولات المستثمرين بالسوق ومتطلبات الاستثمار فيه، تتيح الأيام المؤسسية للشركات المدرجة عرض أدائها وخطط نموها والإجابة مباشرة عن أسئلة المحللين ومديري المحافظ. وبذلك يتعرف المستثمر على السوق والشركة في مسار واحد، وتقف الشركات على ما يحتاجه المستثمرون من إفصاحات لتقييم الأداء.

وتأتي الجولة ضمن استراتيجية البورصة لتطوير البنية التحتية وتعزيز السيولة والشفافية وتوسيع المنتجات وقاعدة المشاركين، بالتعاون مع هيئة أسواق المال والشركة الكويتية للمقاصة وأطراف المنظومة.

الأجيال الشابة تتصدّر المشهد في ختام مؤتمر «المرأة والاقتصاد»

مؤتمر الشباب والأطفال «مستقبلنا في الاقتصاد» يقدمه طفل ويتضمّن حواراً مع الروبوت «منيرة»

متحدثون من بنك وياي، وبيت السدو، وبرنامج MADE51 (بدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) يحاورون الأطفال حول المال والتكنولوجيا والحرفة والهوية

اختتام مؤتمر «المرأة والاقتصاد» بورش عمل تفاعلية وطاولة مستديرة رفيعة المستوى ولقاء مع طلبة جامعة الكويت



من اليمين مسيرة العنزي وعلياء الصانع ومنال الغربلي وعبدالعزیز الجوهري



الروبوت «منيرة» خلال مؤتمر الشباب والأطفال

عمل تفاعلية زوّدت المشاركين بمهارات عملية؛ إذ قدّم أحمد العون، المهندس والمدرّب المعتمد في تطبيقات الذكاء الاصطناعي للأعمال، ورشة «من الذكاء الاصطناعي التوليدي إلى وكلاء الذكاء الاصطناعي: مقدمة»، وقدمت غالية النويّف، المحاسبة صاحبة الخبرة الممتدة لأكثر من اثني عشر عاماً في إعداد الميزانيات الشخصية وإعادة هيكلة الديون وإدارة الأصول، ورشة «التشخيص والعلاج المالي الشخصي»، فيما قدّمت حفصة المهنا، مدير تقنية المعلومات ومؤسسة شركة «كوديرا»، ورشة «هندسة الثقة: الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني من أجل نمو مستدام في الكويت».

ختام المؤتمر: من صناع القرار إلى الطلبة

اختتمت أعمال المؤتمر اليوم في جامعة الكويت بقاء جمع عدداً من متحدثي المؤتمر بالطلبة، بالتعاون مع وحدة دراسات المرأة، تحت عنوان «مستقبلك، أموالك، قراراتك: الوظائف والذكاء الاصطناعي والمال والقرارات التي سترسم سنواتك العشر المقبلة». وحمل اللقاء نقاشات المؤتمر مباشرة إلى الجيل الذي يستعد لدخول سوق العمل، متناولاً كيف يعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل الوظائف، وكيفية إدارة المال منذ بداية المسيرة المهنية، والقرارات التي سترسم ملامح العقد المقبل. وسبق ذلك انعقاد طاولة مستديرة مغلقة رفيعة المستوى بعنوان «من المشاركة إلى المساهمة الاقتصادية: إطلاق للإمكانيات الاقتصادية للمرأة في الكويت» في غرفة تجارة وصناعة الكويت بالتعاون مع اتحاد شركات الاستثمار، بهدف تحويل مخرجات اليوم الأول إلى استراتيجيات قابلة للتنفيذ.



الصانع، نائب الرئيس لقسم التسويق في بنك وياي، و مسيرة العنزي من بيت السدو وبرنامج MADE51، للحديث عن دور المال والتكنولوجيا، والحرفة والهوية، في رسم مستقبل الجيل القادم.

ومن جانبها، قالت طيبة الحميضي، مؤسس مبادرة «لي ولكم»: «حرصنا على أن يمتد حوار مؤتمر «المرأة والاقتصاد» إلى الجيل الذي سيرسم مستقبل الاقتصاد الكويتي، من خلال مؤتمر الشباب والأطفال ولقاء اليوم مع طلبة جامعة الكويت، إيماناً منا بأن كل ما نبنيه اليوم من سياسات واستثمارات وفرص إنما هو من أجله. وقد عكس النجاح الذي حققته النسخة الأولى من المؤتمر، بحضوره الرفيع ونقاشاته الثرية، أهمية هذا الحوار وضرورة استمراره. ونتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع وجامعة الكويت، وإلى جميع الرعاية والشركاء، على دعمهم وإسهامهم في إنجاح هذه النسخة».

ورش عمل تفاعلية بالشراكة مع «كفو»

بالشراكة مع منصة «كفو»، شهد اليوم الأول ثلاث ورش

أعلنت «لي ولكم»، وهي مبادرة كويتية غير هادفة للربح تُعنى بتمكين الأفراد من خلال التوعية المالية وتبادل المعرفة وتنمية المجتمع، اليوم عن اختتام أعمال النسخة الأولى من مؤتمر «المرأة والاقتصاد»، الذي أقيم على هامشه مؤتمر الشباب والأطفال «مستقبلنا في الاقتصاد» بالتعاون مع مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع.

وأقيم المؤتمر تحت رعاية وحضور عبدالعزيز ناصر المرزوق، وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، وبالتعاون مع جامعة الكويت ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي. وجاء مؤتمر الشباب والأطفال في صورة حوار بين الأجيال، منح الأطفال والشباب مقعداً على طاولة الحوار لاستكشاف أثر القرارات الاقتصادية اليوم في رسم فرص الغد، وكيف يجتمع المال والتكنولوجيا والتراث في المستقبل الذي سينبثق.

وتضمنت المؤتمر ورشة لصناعة لعبة تفاعلية نظمها الدكتورة/ بدور الصقعي، عضو هيئة التدريس في كلية التربية الأساسية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، ومؤسسة، بالتعاون مع مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع، إلى جانب حوار أجرته منال الغربلي، مقدمة مؤتمر الشباب والأطفال والمنجّمة المشاركة له، مع الطفل عبدالعزيز الجوهري سألته فيه عن نظرته إلى المستقبل. ثم انتقل عبدالعزيز إلى محاورة الروبوت «منيرة» القادمة من المستقبل، في حوار لطيف عن مستقبل الأطفال والعمل والتعلم. كما شهدت المؤتمر عرضين قصيرين، الأول لبنك وياي حول التكنولوجيا ومستقبل الخدمات المالية، والثاني لبيت السدو، وبرنامج MADE51 بدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حول الحرفة والهوية واستمرار العمل اليدوي، إلى جانب جلسة ختامية مع عليا

طيران الجزيرة تستقبل طائرة جديدة في محطة جديدة من مسيرة نموها وتوسعها

طائرة إيرباص A320neo مملوكة بالكامل لطيران الجزيرة ضمن طلبية تاريخية تضم 26 طائرة

الطائرة تقدم تجربة سفر متقدّمة للمسافرين



ضوضاء منخفضة مقارنة بطائرات الجيل السابق.

وتستهدف طيران الجزيرة الوصول بأسطولها إلى 50 طائرة بحلول عام 2030، بما يدعم خططها لتوسيع شبكة وجهاتها إلى 100 وجهة وتعزيز الخطوط الحالية وزيادة الطاقة الاستيعابية.

ويأتي استلام الطائرة الجديدة في مرحلة محورية في وقت تواصل فيه طيران الجزيرة البناء على تعافي عملياتها والمرونة التي أظهرتها في أعقاب الاضطرابات غير المسبوقة التي شهدتها قطاع الطيران في المنطقة في وقت سابق من هذا العام. وتركز الشركة على تسريع المرحلة المقبلة من تطورها من خلال توسعة الأسطول وتنمية شبكة الوجهات والابتكار الرقمي ومواصلة الاستثمار في كوادرها وبنيتها التحتية.

وتابع باسويائي: «كل طائرة جديدة نستقبلها تفتح أمامنا فرصاً جديدة لربط الأفراد والمجتمعات والأسواق. ويمثل استلام هذه الطائرة الأولى بداية لمسيرة أكبر بكثير، سنشهد خلالها انضمام المزيد من الطائرات وتطوير خدماتنا وتوسيع نطاق شبكة وجهاتنا. كما تعكس هذه الخطوة تفاني فريقنا الذي عمل بلا كلل لضمان استمرار تقدم طيران الجزيرة. ونحن فخورون بما حققناه حتى اليوم، وأكثر حماساً لما ينتظرنا في المستقبل.»

ومن خلال شبكة تضم أكثر من 50 وجهة في الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا وأفريقيا، تواصل طيران الجزيرة الاستثمار في أسطول حديث وعالي الكفاءة، وتوفير تجربة سفر مريحة تضع احتياجات العملاء في مقدمة أولوياتها. ويؤكد استلام الطائرة الجديدة التزام الشركة بالنمو المستدام والمدرّوس، ومساهمتها في تطوير قطاع الطيران في الكويت.

لطيران الجزيرة:

«يمثل اليوم محطة فارقة في مسيرة نمو طيران الجزيرة. فبينما نحتفل بمرور 21 عاماً على انطلاق عملياتنا، فوصول أول طائرة ضمن طلبيتنا التي تضم 26 طائرة يتجاوز كونه مجرد إضافة جديدة إلى أسطولنا، إذ يمثل استثماراً مهماً في مستقبلنا، ويعكس ثقتنا بسوق الطيران في الكويت وطموحنا للارتقاء بطيران الجزيرة إلى مرحلة جديدة من النمو.»

وأضاف: «وتكتسب هذه المحطة أهمية خاصة بعد التحديات الاستثنائية التي واجهها قطاع الطيران ومنطقتنا، حيث كان فريقنا قد أظهر مرونة وقدرة على التكيف وإصراراً كبيراً على مواصلة خدمة المسافرين، لذا نتطلع اليوم بثقة نحو المستقبل. وبطائرات حديثة وأكثر كفاءة وتجربة سفر مطوّرة وشبكة وجهات متنامية، نعمل على بناء شركة طيران أقوى وأكثر تنافسية ومهيأة لتحقيق نمواً مستداماً.»

تمثل هذه الطائرة الجديدة والتي هي مملوكة بالكامل من قبل طيران الجزيرة، محطة مهمة في استثمارات الشركة لمستقبلها، إذ تمكّنها من توسعة حجم أسطولها وتوفير تجربة أفضل للمسافرين على متن الطائرة. وقد صُممت الطائرة بما يراعي راحة المسافرين والكفاءة التشغيلية، وهي مزودة بمقاعد RECARO خفيفة الوزن والمصممة وفق معايير الراحة لتوفر تجربة عصرية داخل المقصورة. كما توفر خزائن الأمتعة العلوية الأكبر حجماً مساحة إضافية لأمتعة المقصورة، بما يساهم في تسهيل عملية الصعود إلى الطائرة وتعزيز سلامة السفر بشكل عام.

وتضم الطائرة كذلك أحدث تقنيات إيرباص A320neo لكفاءة أعلى في استهلاك الوقود وانبعاثات أقل ومستويات

استقبلت طيران الجزيرة أحدث طائراتها من طراز إيرباص A320neo ضمن طلبيتها التاريخية التي تضم 26 طائرة من طراز إيرباص، مدشنة بذلك مرحلة جديدة ومهمة من توسعة أسطولها دعماً لخطط نموها طويل الأمد. وكان الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة، باراثان باسويائي، قد رافق الطائرة في رحلتها الافتتاحية J921 من مقر إيرباص في تولوز بفرنسا إلى الكويت بالتزامن مع احتفال طيران الجزيرة بمرور 21 عاماً على إطلاق أولى رحلاتها.

وخلال احتفالية أقيمت بمناسبة وصول الطائرة إلى الكويت، شارك نائب رئيس مجلس إدارة طيران الجزيرة، محمد الموسى، إلى جانب عدد من المسؤولين من الهيئة العامة للطيران المدني ووزارة الداخلية وأعضاء إدارة طيران الجزيرة وفريق عملها، في استقبال الطائرة الجديدة. وقال محمد الموسى، نائب رئيس مجلس إدارة طيران الجزيرة:

«جاء استلام هذه الطائرة في موعدها، وتحديداً في عام شهدنا خلاله تعليق الرحلات من وإلى مطار الكويت الدولي لمدة شهرين، قراراً مدروساً من مجلس الإدارة. وهذه الطائرة هي الأولى من بين طلبية من 26 طائرة جديدة مملوكة لطيران الجزيرة وممولة من بنوك كويتية، وتتميّز بكونها تستهلك وقوداً أقل بنحو 20% لكل مقعد مقارنة بالجيل السابق. ويعود الفضل في وصول طيران الجزيرة إلى هذه المرحلة من توسعها إلى فريق العمل الذي حافظ على استمرارية عمليات الشركة خلال أصعب عامٍ علينا منذ انطلاق أولى رحلاتنا في عام 2005، كما يجسد استلام هذه الطائرة ثقتنا بالكويت وبفريقنا،»

ومن جهتها، قال باراثان باسويائي، الرئيس التنفيذي

بحضور نخبة من قيادات القطاعين العام والخاص

«زين» تعزز حضور المرأة في الاقتصاد.. من التمكين إلى التأثير

الشركة استعرضت مبادراتها لتمكين المرأة وتعزيز دورها في مراكز القيادة وصنع القرار



جمانة المطوع تُمثل زين في الحلقة النقاشية



الوزير عبدالعزيز المرزوق ود. نورة المشعان ومسؤولي زين وكبار الحضور

أعلنت زين الكويت عن رعايتها ومشاركتها في النسخة الأولى من مؤتمر «المرأة والاقتصاد»، الذي انطلقت فعالياته تحت رعاية وحضور وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالعزيز المرزوق، بمشاركة نخبة من القيادات الحكومية والاقتصادية والخبراء والمختصين من مختلف القطاعات، لتؤكد التزامها المستمر بتمكين المرأة وتعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

وشهد افتتاح المؤتمر أيضاً حضور وزير الأشغال العامة د. نورة المشعان، وسفير المملكة المتحدة لدى الكويت قدسي رشيد، ومؤسسة مبادرة «لي ولكم» طيبة الحميضي، ومسؤولي الإدارة التنفيذية من زين، إلى جانب عدد من قياديي القطاعين العام والخاص.

تم تنظيم المؤتمر من قبل مبادرة «لي ولكم»، وهي مبادرة غير ربحية تُعنى بتمكين الأفراد من خلال التوعية المالية، ونشر المعرفة، ودعم التنمية المجتمعية، وذلك بهدف تسليط الضوء على أهمية المشاركة الاقتصادية للمرأة، وبحث سبل توسيع الفرص المتاحة أمامها، وتعزيز دورها في دفع عجلة النمو والابتكار والتنافسية، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية «كويت جديدة 2035». وجاءت مشاركة زين في المؤتمر لتؤكد رؤيتها بأن تمكين المرأة يُمثل استثماراً استراتيجياً في رأس المال البشري، ومُحركاً أساسياً للنمو الاقتصادي المُستدام، انطلاقاً من إيمانها بأن توسيع مشاركة المرأة في مختلف القطاعات، وتعزيز حضورها في المواقع القيادية ومراكز صنع القرار، يسهم في إطلاق المزيد من الطاقات الوطنية، ويدعم بناء اقتصاد أكثر تنوعاً وإنتاجية وقدرة على المنافسة.

على هامش المؤتمر، شاركت جمانة المطوع، المدير التنفيذي للاشتغال والتنوع والإنصاف في مجموعة زين، في الجلسة الحوارية الأولى بعنوان «الواقع الراهن»، والتي تناولت واقع المشاركة الاقتصادية للمرأة في الكويت، والتحديات التي تواجهها، والفرص المتاحة لتعزيز مساهمتها في النمو الاقتصادي، حيث ركزت النقاشات على أهمية تجاوز المفهوم التقليدي للمشاركة الذي يقتصر على التوظيف، ليشمل التطور المهني، وريادة الأعمال، وصناعة القيمة الاقتصادية، والمشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات.

واستعرضت جمانة المطوع خلال مشاركتها رؤية زين لتمكين المرأة، التي تقوم على أن تعزيز حضورها في سوق العمل لا يقتصر على زيادة نسب التوظيف والتمثيل، بل يمتد إلى الاستثمار في تطوير مهاراتها، وإزالة العوائق التي قد تحد من تقدمها المهني، وإتاحة الفرص أمامها للمساهمة بصورة أكبر في الابتكار وصنع القرار.

كما سلّطت المطوع الضوء على أهمية قياس الأثر الفعلي لمبادرات التمكين من خلال مؤشرات التطور المهني والترقيات والجاهزية القيادية، بما يضمن تحويل الالتزامات المؤسسية إلى نتائج ملموسة ومستدامة.

وفي هذا السياق، أبرزت مجموعة زين جهودها المتواصلة في دعم تقدم المرأة عبر رؤيتها الاستراتيجية

في المجالات التي ستقود مستقبل الاقتصاد الرقمي، حيث يأتي البرنامج ضمن جهود زين لبناء قاعدة مستدامة من المواهب النسائية القادرة على المساهمة في التحول التكنولوجي والابتكار على مستوى المجموعة.

وتنسجم هذه الجهود مع استراتيجية زين المدفوعة بالغاية «4WARD»، التي تضع الاستثمار في الإنسان وتعزيز الاشتغال ضمن أولوياتها الاستراتيجية، انطلاقاً من دور الشركة كمؤسسة تكنولوجية إقليمية تسعى إلى بناء بيئة عمل أكثر تنوعاً، وتطوير القدرات والمهارات اللازمة لمواكبة التحولات الاقتصادية والرقمية المتسارعة.

وتؤكد مشاركة زين في مؤتمر «المرأة والاقتصاد» حرصها على دعم المنصات التي تجمع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمالية، لتبادل الخبرات وتطوير حلول عملية تعزز الفرص الاقتصادية للمرأة، وترسخ دورها كشريك أساسي في مسيرة التنمية، إيماناً منها بأن الاستثمار في تمكين المرأة هو استثمار في مستقبل أكثر ابتكاراً وازدهاراً واستدامة للكويت والمنطقة.

التي تستهدف رفع تمثيل النساء في المناصب القيادية والإدارة الوسطى إلى 30% بحلول العام 2030، من خلال منظومة متكاملة من المبادرات والبرامج التي تسهم في تطوير الكفاءات النسائية، وإعدادها لتولي مسؤوليات أكبر، وتعزيز دورها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمجموعة.

ومن أبرز هذه المبادرات برنامج WE SUCCEED، الذي يستهدف تطوير الكفاءات النسائية الواعدة عبر رحلة قيادية متكاملة تمتد لثلاث سنوات، تشمل التدريب المتخصص والتوجيه المهني وتطوير المهارات القيادية، بالتعاون مع مؤسسات عالمية مرموقة، وقد حقق البرنامج نتائج ملموسة منذ إنطلاقه، حيث شهد ترقية 9 مشاركات، بينهن 3 وصلن إلى مستوى مدير تنفيذي وما فوق، بما يعكس أثر الاستثمار طويل الأمد في بناء جيل جديد من القيادات النسائية.

كما تستثمر الشركة في برنامج NOVA الذي يُركّز على تطوير الكفاءات النسائية في المجالات التي تشهد تمثيلاً أقل للمرأة، خصوصاً القطاعات التقنية والرقمية، من خلال مسارات تطوير متخصصة تهدف إلى تعزيز جاهزيتهم المهنية والقيادية، وتوسيع فرص تقدمهم

بالتزامن مع الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي

«بنك وربة» يشارك في حفل استقبال البنوك الكويتية في العاصمة التايلاندية بانكوك

المضيف: مشاركة تعكس حضور القطاع المصرفي الكويتي وتعزز التواصل مع المؤسسات المالية الدولية



د. يعقوب الرفاعي ود. مشعل المنصور ومبا المضيف وإيمن المطيري

شارك بنك وربة في حفل استقبال البنوك الكويتية الذي أقيم في العاصمة التايلاندية بانكوك، بالتزامن مع انعقاد الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام 2026، في إطار حرص البنك على الحضور في الفعاليات المصرفية والاقتصادية الدولية، وتعزيز التواصل مع المؤسسات المالية والمصرفية من مختلف أنحاء العالم.

وتأتي هذه المشاركة ضمن مناسبة تجمع ممثلي القطاع المصرفي الكويتي، بما يوفر منصة للتواصل وتبادل وجهات النظر والخبرات، ويفتح المجال أمام تعزيز العلاقات مع الجهات والمؤسسات المالية الدولية، إلى جانب إبراز حضور القطاع المصرفي الكويتي في المحافل الاقتصادية العالمية.

منصة لتعزيز العلاقات المصرفية والمالية

ويمثل حفل الاستقبال مناسبة مهمة لتسليط الضوء على تطور القطاع المصرفي الكويتي وما يمتلكه من خبرات وإمكانات، فضلاً عن دوره في دعم الاقتصاد الكويتي ومواكبة التحولات المتسارعة التي تشهدها الصناعة المالية والمصرفية عالمياً.

كما يتيح الحدث للمشاركين فرصة الالتقاء بنخبة من المسؤولين والمختصين في القطاع المالي والمصرفي، وتبادل الرؤى حول التطورات التي تشهدها الأسواق والمؤسسات المالية، بما يساهم في بناء علاقات مهنية مستدامة وتعزيز قنوات التواصل بين مختلف الأطراف.

المضيف: فرصة مهمة لتعزيز حضور القطاع المصرفي الكويتي

وفي هذا السياق أكدت مي مهلهل المضيف - عضو مجلس الإدارة ورئيس الوفد الممثل لبنك وربة في المؤتمر أن حفل استقبال البنوك الكويتية في بانكوك يمثل فرصة مهمة لتعزيز حضور القطاع المصرفي الكويتي، وتوطيد علاقاته مع المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، مشيرة إلى أن المشاركة في هذا الحدث تعكس حرص البنوك الكويتية على التواصل وتبادل الخبرات ومواكبة التطورات في الصناعة المصرفية، وأضافت أن هذه المناسبات تساهم في فتح آفاق جديدة للتعاون، وتعزيز الشراكات، وإبراز ما يتمتع به القطاع المصرفي الكويتي من خبرات وقدرات، بما يدعم مسيرة النمو والتطور، ويعزز كذلك مكانة الكويت كمركز مالي إقليمي واعد.

حضور يعكس انفتاح بنك وربة على الأسواق العالمية

وأضافت المضيف أن مشاركة بنك وربة في مثل هذه الفعاليات الدولية تنسجم مع توجهه نحو تعزيز حضوره في المشهد المصرفي العالمي، والاستفادة من اللقاءات الدولية في تطوير العلاقات المهنية وتبادل المعرفة مع المؤسسات والجهات ذات العلاقة بالقطاع المالي. وأشارت المضيف إلى أن الحضور في الفعاليات المصاحبة للاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي يمثل فرصة للتعرف على أبرز المستجدات والتوجهات الاقتصادية والمالية العالمية، إلى جانب التواصل المباشر مع ممثلي المؤسسات



د. يعقوب الرفاعي وباسل الهارون ود. مشعل المنصور ووفد بنك وربة برئاسة مبا المضيف

بما وصل إليه من تطور وخبرة، فضلاً عن تعزيز جسور التواصل مع المؤسسات المالية العالمية.

مشاركة تدعم بناء شراكات مستقبلية

ومن المتوقع أن تساهم المشاركة في إثراء شبكة العلاقات المهنية لبنك وربة، من خلال اللقاءات والتواصل مع مختلف المشاركين في الفعالية، بما يتيح فرصاً لتبادل الخبرات واستكشاف مجالات التعاون المستقبلية.

وتؤكد هذه المشاركة استمرار اهتمام بنك وربة بالحضور في الفعاليات الاقتصادية والمصرفية الدولية، والاستفادة منها في تعزيز التواصل والانفتاح على التجارب العالمية، بما يتماشى مع رؤيته في تطوير علاقاته المؤسسية والمصرفية، ودعم حضوره ضمن المشهد المالي الإقليمي والدولي.

ويأتي حفل استقبال البنوك الكويتية في بانكوك ضمن الفعاليات المرتبطة بالاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام 2026، والمقرر أن تشهده حضوراً واسعاً ل ممثلي المؤسسات المالية والاقتصادية من مختلف أنحاء العالم، بما يجعلها منصة مهمة للتواصل وتبادل الرؤى والخبرات في المجالات المالية والمصرفية والاقتصادية.

المالية والمصرفية المشاركين من مختلف الدول.

مواكبة التحولات في الصناعة المصرفية

وتأتي المشاركة في وقت يشهد فيه القطاع المصرفي العالمي تطورات متسارعة، مدفوعة بالتحول الرقمي، وتغير سلوك العملاء، وتطور الحلول المالية، إلى جانب تنامي أهمية الابتكار والتقنيات الحديثة في تطوير الخدمات المصرفية.

ومن هذا المنطلق، تشكل الفعاليات الدولية مساحة لتبادل التجارب والخبرات والتعرف على الممارسات الجديدة في القطاع، بما يدعم قدرة المؤسسات المصرفية على مواكبة المتغيرات والاستفادة من الفرص التي تتيحها التطورات المتسارعة في الصناعة المالية.

تعزيز مكانة القطاع المصرفي الكويتي

ويعكس حضور البنوك الكويتية في هذا الحدث أهمية التواصل الدولي بالنسبة للقطاع المصرفي المحلي، خصوصاً في ظل الدور الذي تقوم به المؤسسات المصرفية الكويتية في دعم النشاط الاقتصادي وتمويل القطاعات المختلفة، إلى جانب مساهمتها في تطوير الخدمات والحلول المالية.

كما يوفر حفل الاستقبال فرصة لإبراز تجربة القطاع المصرفي الكويتي أمام المشاركين الدوليين، والتعريف

استبيان «الاقتصادية»

(أكتوبر 2026)

السؤال

«هل تؤيد تقديم عرض إلزامي من الأغلبية المسيطرة والتي تشكل مجلس الإدارة للمتضررين من حالات الشطب ووقف الأسهم؟»

☐ نعم

☐ لا

عرض إلزامي للمتضررين في الشركات المدرجة

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والتفاعل مع الملفات والقضايا الاقتصادية من أصحاب المصلحة من المساهمين والمستثمرين، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وتبادل وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملاً للجهود وموجهاً لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً حول قضية محددة، مساهمة في إسرار النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين.

ونطرح في استبيان أكتوبر 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات.

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة، وسؤال استبيان أكتوبر يتمحور حول إمكانية تقديم عرض إلزامي من الأغلبية المسيطرة والتي تشكل مجلس الإدارة، للمساهمين المتضررين في حالات الشطب والوقف للأسهم؟

إذا كان القانون يفرض على المستثمر التي تتجاوز ملكيته 30% تقديم عرض إلزامي، وهو يمارس شراء إيجابي، فلماذا لا يكون هناك عرض إلزامي على الأغلبية المسيطرة التي تدير الشركة وتشكل مجلس الإدارة وتتحكم فيها باعتبارها المسؤولة عن أي مخالفات أو ممارسات سلبية تقع في الشركة وتقودها للشطب أو الوقف؟ وذلك كخيار عادل يرسخ الأمان الاستثماري ويُعلي من قيمة المسؤولية.

الأسواق المالية تمثل وعاء استثماري مهم لجموع الأفراد والمؤسسات، وتحوي أموالاً مؤسسية خاصة وعامة، والردع وتوفير أطر من الحماية بجزاءات حاسمة، والضرب بيد من حديد وتغليظ المسؤوليات تمثل أركان أساسية للثقة.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات

مقاميس
maqames -perfume
55205700

عطورات
التجار



426 مليار دولار استثمارات الصناعة الخليجية ... و22 ألف مصنع تعزز التنويع الاقتصادي



كشفت أحدث البيانات الصادرة عن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن قفزة نوعية في حجم الاستثمارات الصناعية الخليجية، حيث بلغت قيمتها الإجمالية نحو 426 مليار دولار؛ مدعومة بتوسع القاعدة الإنتاجية التي تضم قرابة 22 ألف مصنع، ما يعكس تسارع وتيرة التحول الاقتصادي وتعزيز دور القطاع غير النفطي في هيكل الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة.

أظهرت المؤشرات الإحصائية المتاحة حتى شهر يوليو من عام 2026م تطوراً ملموساً في القدرات التشغيلية للقطاع الصناعي الخليجي؛ إذ تم تسجيل توظيف أكثر من 1.7 مليون عامل في هذا القطاع الحيوي.

وتأتي هذه الأرقام لتعزز من مكانة الصناعة كمحرك رئيسي للتنمية المستدامة، حيث بلغت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون نحو 13.0% بنهاية عام 2025؛ وهو ما يشير إلى نجاح استراتيجيات التنويع الاقتصادي الرامية لتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية الخام.

وفي تفصيل لمكونات خارطة الاستثمارية، تتركز نحو 40% من إجمالي الاستثمارات الصناعية في مجموعة من القطاعات الاستراتيجية والأساسية. وتتصدر صناعات اللدائن، والمنتجات النفطية المكررة، والألمنيوم، والوقود الغازي، والحديد والصلب قائمة هذه

الاستثمارات.

وتعتبر هذه القطاعات ركيزة أساسية للصناعات التحويلية والوسيلة، حيث تسهم في دعم تكامل سلاسل القيمة الصناعية وتوفير المواد الأولية اللازمة للعديد من الأنشطة الإنتاجية الأخرى.

أما على صعيد التجارة الخارجية، فقد أظهر التقرير هيمنة المنتجات الصناعية على هيكل الصادرات الخليجية؛ إذ تمثل نحو 69% من إجمالي الصادرات المتجهة إلى الأسواق العالمية.

وتتنوع هذه الصادرات لتشمل الغازات النفطية والهيدروكربونات، والزيوت البترولية، بالإضافة إلى السلع المصنعة مثل السيارات، والمركبات العضوية، والألمنيوم، والسفن والقوارب، والآلات والمعدات الكهربائية. وتعكس هذه البيانات قدرة الصناعة الخليجية على المنافسة في الأسواق الدولية وتلبية الطلب العالمي المتزايد على منتجات الطاقة والمعادن والصناعات الثقيلة.

وفيما يخص حركة الواردات، أشارت البيانات إلى أن الصين لا تزال تحتفظ بمكانتها أكبر مصدر للواردات لدول مجلس التعاون، حيث تستحوذ على نحو 20% من إجمالي الواردات الخليجية. وتتركز السلع المستوردة بشكل رئيسي في المعدات والمكائن، والسيارات، والمنتجات الدوائية، والحديد والصلب، واللدائن. وبالرغم من هذا التركيز؛ لوحظ وجود تنوع في مصادر التوريد العالمية؛ مما يساهم في تأمين احتياجات السوق الخليجي من السلع الرأسمالية والاستهلاكية والطبية.

وتتنوع هذه الصادرات لتشمل الغازات النفطية والهيدروكربونات، والزيوت البترولية، بالإضافة إلى السلع المصنعة مثل السيارات، والمركبات العضوية، والألمنيوم، والسفن والقوارب، والآلات والمعدات الكهربائية. وتعكس هذه البيانات قدرة الصناعة الخليجية على المنافسة في الأسواق الدولية وتلبية الطلب العالمي المتزايد على منتجات الطاقة والمعادن والصناعات الثقيلة.

وفيما يخص حركة الواردات، أشارت

عطورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700

عطورات
الشتاء

السعودية في صدارة أكبر المستثمرين في السندات الأمريكية بنحو 141.2 مليار حياسة الكويت من سندات الخزنة الأمريكية ترتفع 72.96 مليار دولار



وعلى المستوى العالمي، فقد حافظت اليابان على صدارة أكبر حائزي سندات الخزنة الأمريكية بقيمة 1.07 تريليون دولار، وذلك رغم اقتراب حيازتها من أدنى مستوياتها المسجلة منذ ديسمبر 2024، حين بلغت الحيازة 1.06 تريليون دولار. وحلت المملكة المتحدة في المركز الثاني، بحيازة قاربت 1.01 تريليون دولار، مسجلة أعلى مستوى لها على الإطلاق، تلتها الصين بحيازة بلغت 590.73 مليار دولار، لتواصل اتجاهها الهبوطي. وبشكل عام، فقد بلغ إجمالي استثمارات الدول الأجنبية في سندات الخزنة الأمريكية بختام شهر أغسطس 2026 نحو 9.33 تريليون دولار، بنمو 0.86% قياساً بـ9.25 تريليون دولار في نهاية الشهر المناظر من عام 2025. يُشار إلى أن البيانات الشهرية الصادرة عن وزارة الخزنة الأمريكية تقتصر على استثمارات الدول في أذون وسندات الخزنة الأمريكية، ولا تشمل الاستثمارات الحكومية أو الخاصة الأخرى داخل الولايات المتحدة. وتُعد سندات الخزنة الأمريكية من أهم أدوات الدين السيادية التي تعتمد عليها الحكومة الأمريكية في تمويل احتياجاتها، إذ يتم سداد قيمتها للمستثمرين عند حلول آجال استحقاقها وفق مدة كل إصدار.

عززت دولة الكويت استثماراتها في سندات الخزنة الأمريكية للشهر الثالث على التوالي بنهاية أغسطس 2026، لتسجل بذلك مستوى قياسي جديد، بإضافة 13.72 مليار دولار خلال عام، بزيادة سنوية تبلغ 23.16%. ووفق أحدث بيانات لوزارة الخزنة الأمريكية، بلغت حيازة الكويت من سندات الخزنة الأمريكية في الشهر المذكور 72.96 مليار دولار، مقارنة بـ59.24 مليار دولار في ختام شهر أغسطس 2025. وفي السياق ذاته، فقد نمت حيازة الدولة الخليجية من سندات الخزنة الأمريكية بنحو 5.39% بما يعادل 3.73 مليار دولار قياساً بمستواها في ختام يوليو 2026 البالغ 69.23 مليار دولار. ونجحت الكويت أيضاً في إضافة 6.91 مليار دولار إلى حيازتها في سندات الخزنة الأمريكية بنمو يبلغ 10.46% منذ بداية عام 2026، وذلك مقارنة بـ66.05 مليار دولار مستواها في ختام العام المنصرم. واستناداً إلى بيانات الخزنة الأمريكية فقد ارتفعت حيازة الكويت من السندات طويلة الأجل بنسبة 22.53% سنوياً إلى 70.76 مليار دولار كما نمت 5.74% على أساس شهري، فيما زادت حيازتها من السندات قصيرة الأجل بنسبة 47.65% على أساس سنوي إلى 2.20 مليار دولار، فيما انخفضت شهرياً بمعدل 4.76%.

وأشار التقرير إلى مواصلة المملكة العربية السعودية في صدارة قائمة أكبر المستثمرين العرب في سندات الخزنة الأمريكية، بحيازة بلغت 141.2 مليار دولار، محافظة على مركز السابع عشر عالمياً. وجاءت الإمارات في المركز الثاني عربياً والتاسع عشر عالمياً باستثمارات تبلغ 116.1 مليار دولار في حيازة سندات الخزنة الأمريكية.

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية
بريد الكتروني
دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

الإمارات توقع اتفاقية استضافة اجتماعات صندوق النقد والبنك الدولي في 2029



وقعت دولة الإمارات اتفاقية رسمية مع صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لاستضافة اجتماعاتهما السنوية في أبوظبي خلال أكتوبر 2029، لتبدأ التحضيرات الرسمية لتنظيم الحدث.

وجرت مراسم التوقيع، الأحد، في بانكوك خلال الختامي لاجتماعات عام 2026، لتضع الاتفاقية إطار التعاون بين الإمارات والمؤسسات، بحسب وكالة الأنباء الكويتية (كونا).

وحضر المراسم رئيس مجموعة البنك الدولي أجاي بانغا، والمديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا، ووزير دولة الإمارات للشؤون المالية محمد بن هادي الحسيني، ومحافظ مصرف الإمارات المركزي خالد محمد بالعمى.

ثاني استضافة إماراتية

كان مجلسا محافظي صندوق النقد ومجموعة البنك الدولي قد وافقا في أبريل 2026 على استضافة أبوظبي اجتماعات عام 2029، بعد حصول الإمارات على أعلى نسبة تصويت ضمن عملية تقييم دولية، وفقا لوزارة المالية الإماراتية.

ومن المقرر أن تبدأ الاجتماعات في 5 أكتوبر 2029، بحسب قرار صادر عن مجلس محافظي البنك الدولي.

وتمثل اجتماعات 2029 المرة الثانية التي تستضيف فيها الإمارات الحدث، بعد دورة دبي عام 2003، لتعود الاجتماعات إلى الدولة بعد 26 عامًا.

ختام اجتماعات بانكوك

جاء توقيع الاتفاقية في ختام الاجتماعات

القطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية، لمناقشة أبرز القضايا التي تواجه الاقتصاد العالمي، بما يشمل الاستقرار الاقتصادي والمالي وخلق فرص العمل ومكافحة الفقر. وتُعقد الاجتماعات عادةً لعامين متتاليين في مقر المؤسساتين بواشنطن، قبل انتقالها في العام الثالث إلى إحدى الدول الأعضاء.

الطفرة الاستثمارية في الذكاء الاصطناعي على النمو والاستقرار المالي.

ورفع صندوق النقد توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي في عام 2026 بصورة طفيفة إلى 3.1%، مع التحذير من استمرار المخاطر وبقاء النمو دون متوسطاته التاريخية.

وتجمع الاجتماعات السنوية وزراء المالية والتنمية ومحافظي البنوك المركزية وقادة

السنوية لعام 2026، التي استضافتها بانكوك بين 12 و18 أكتوبر، وجمعت أكثر من 18 ألف مشارك من مسؤولين ماليين وصناع سياسات وممثلي المؤسسات الدولية.

وتركزت المناقشات على آفاق الاقتصاد العالمي وارتفاع مستويات الديون ومخاطر الحرب في الشرق الأوسط، إلى جانب تأثير

عطورات

مقاميس
maqames -perfume
55205700

بخور
النخبة

تحليب ياللي الطيب مايزهي إلا في شموخك



اقتصاد دبي 128.8 مليار دولار الناتج المحلي النصف الأول من 2026 ونمولا فت للأنشطة المالية

بنسبة 5.4% إلى 10.2 مليار درهم (2.8 مليار دولار).

وارتفعت القيمة المضافة الحقيقية لقطاع المعلومات والاتصالات بنسبة 2.7% إلى 24.7 مليار درهم (6.7 مليار دولار)، ولقطاع التشييد بنسبة 2.4% إلى 33.2 مليار درهم (9 مليارات دولار). كما نمت الخدمات الحكومية بنسبة 2.9% والتعليم بنسبة 1.2%.

الاستثمار والقطاعات المستقبلية

قال المدير العام لدائرة الاقتصاد والسياحة بدبي، هلال سعيد المرّي، إن استمرار نمو عدد من القطاعات الاستراتيجية يعكس متانة الأسس الاقتصادية للإماره، مشيرًا إلى التركيز على تسريع الاستثمار والابتكار واستقطاب المواهب ضمن مستهدفات أجندة دبي الاقتصادية «D33».

وأوضح الرئيس التنفيذي لمؤسسة دبي للبيانات والإحصاء، يونس آل ناصر، أن النتائج تعكس تفاوتًا بين الأنشطة الاقتصادية، مؤكدًا أهمية قراءة المؤشرات في إطار يشمل حجم الاقتصاد وهيكله القطاعي ومساهمة كل نشاط واتجاهات أدائه.

من جانبه، أكد مدير عام دبي الرقمية، حمد عبيد المنصوري، أن التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي يمثلان رافدين لتعزيز التنافسية ورفع كفاءة القطاعات، مع استمرار تطوير المنظومة الرقمية وتسريع تبني التقنيات المتقدمة.

درهم (13.8 مليار دولار)، بما يمثل 10.7% من اقتصاد الإمارة.

كما انكمشت الأنشطة العقارية بالأسعار الثابتة بنسبة 2.5%، إلى 55.8 مليار درهم (15.2 مليار دولار)، بحصة بلغت 11.8% من الناتج الحقيقي. لكن القطاع حقق نموًا بالأسعار الجارية بنسبة 5.4% إلى 65.1 مليار درهم (17.7 مليار دولار)، مقابل 61.8 مليار درهم (16.8 مليار دولار) قبل عام.

وتراجعت الصناعة التحويلية بالقيمة الحقيقية بنسبة 0.9% إلى 23.7 مليار درهم (6.5 مليار دولار)، بينما ارتفعت قيمتها المضافة بالأسعار الجارية بنسبة 0.5% إلى 24.1 مليار درهم (6.6 مليار دولار).

القطاع المالي يرفع مساهمته

واصلت الأنشطة المالية والتأمين نموها، مسجلة زيادة حقيقية بنسبة 8.8%، لترتفع قيمتها المضافة إلى 65.9 مليار درهم (17.9 مليار دولار)، مقابل 60.6 مليار درهم (16.5 مليار دولار) في النصف الأول من 2025.

وارتفعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الحقيقي إلى 14%، مقارنة بـ 12.5% قبل عام، ليحتل المرتبة الثانية بين أكبر الأنشطة الاقتصادية في الإمارة.

وسجلت أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي نموًا حقيقيًا بنسبة 14.3% إلى نحو 6.2 مليار درهم (1.7 مليار دولار)، فيما نمت أنشطة الكهرباء والغاز والمياه وإدارة النفايات

تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإمارة دبي بنسبة 2.3% على أساس سنوي خلال النصف الأول من عام 2026، إلى نحو 473 مليار درهم (128.8 مليار دولار)، مقابل 484 مليار درهم (131.8 مليار دولار) خلال الفترة نفسها من العام الماضي، مع انكماش قطاعات التجارة والنقل والعقارات، رغم استمرار نمو الأنشطة المالية والتأمين والصحة والتشييد. وأظهرت بيانات مؤسسة دبي للبيانات والإحصاء، التابعة لدبي الرقمية، ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 0.2% إلى نحو 505 مليارات درهم (137.5 مليار دولار)، ما يعكس تباين الأداء بين المؤشرات الاسمية والحقيقية التي تستبعد أثر تغير الأسعار.

تراجع التجارة والنقل

انخفضت القيمة المضافة الحقيقية لتجارة الجملة والتجزئة بنسبة 6% إلى 96.9 مليار درهم (26.4 مليار دولار)، مع بقاء القطاع أكبر مساهم في اقتصاد دبي بحصة بلغت 20.5% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. في المقابل، نما القطاع بالأسعار الجارية بنسبة 2%، بالتزامن مع زيادة التجارة الخارجية بنسبة 4%. وأرجعت البيانات التباين بين الأداء الجاري والحقيقي للتجارة إلى ارتفاع الأسعار.

وسجل قطاع النقل والتخزين تراجعًا حقيقيًا بنسبة 7.4%، لتبلغ قيمته المضافة 50.6 مليار



الاقتصادية

جريدة النخبة ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في الإرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

بنك إنجلترا يقترب من رفع الفائدة في نوفمبر وسط توقعات بتسارع التضخم

يُرجح أن تكشف البيانات المرتقب صدورها هذا الأسبوع عن تسارع التضخم في المملكة المتحدة إلى أعلى مستوى له في تسعة أشهر، ما قد يمهّد لاتخاذ قرارات رئيسية تمتد من الموازنة المرتقبة إلى زيادة محتملة في أسعار الفائدة.

يتوقع اقتصاديون أن يُظهر تقرير الأربعاء ارتفاع الأسعار على أساس سنوي بنسبة 3.4% في سبتمبر. وستكون النتيجة بمثابة عودة إلى أرض الواقع لصناع السياسات النقدية البريطانيين لدى وصولهم إلى لندن، بعد إشادة من صندوق النقد الدولي ورفعه توقعاته للنمو. يُتوقع أن تساعد بيانات التضخم في حسم أول زيادة لأسعار الفائدة من قبل بنك إنجلترا منذ أكثر من ثلاث سنوات في نوفمبر، كما ستؤثر في حسابات وزير الخزانة جون هيلي، الذي تعهد بمنح الشركات والأسر بعض "المتنفس" في الموازنة المرتقب الإعلان عنها الأسبوع المقبل.

تواجه خطط وزير الخزانة المالية قيوداً بسبب موجة بيع السندات العالمية، بعدما دفع تجدد ارتفاع أسعار الطاقة المتعاملين إلى الرهان على سلسلة من زيادات بنك إنجلترا للفائدة لاحتواء الضغوط التضخمية.

ارتفعت عوائد السندات الحكومية البريطانية مقتربة من أعلى مستوياتها في عقود، ما يقلص هامش المناورة المالية المحدود أصلاً أمام هيلي. ويُرجح أن تكون زيادة الضرائب ضرورية لتمويل أي إجراءات لتخفيف تكاليف المعيشة، مع توقع استهداف البنوك. رغم أن بنك إنجلترا أحجم حتى الآن عن رفع تكاليف الاقتراض، يراهن المستثمرون على انضمامه إلى الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي في تشديد السياسة النقدية خلال اجتماعه المقبل في 5 نوفمبر.

قال دان هانسون، كبير الاقتصاديين المختصين بالمملكة المتحدة: "سيجعل مزيج التضخم المتصاعد ومثانة الطلب وسوق العمل الأخذ في الاستقرار من الصعب على بنك إنجلترا إبقاء أسعار الفائدة دون تغيير. نتوقع زيادة بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماع البنك المركزي المقبل في نوفمبر. كما نتوقع تحركاً آخر في فبراير".

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf